

8 سنوات من النتائج القياسية | التقرير السنوي لعام 2007





سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)



صاحب سمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)



سمو الشيخ
ناصر المحمد الأحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

أساليب عمل متقنة وعلاقات وطيدة مع العملاء .. قوة نفتخر بها



المحتويات

4	■	مجلس الإدارة
6	■	أضواء على البيانات المالية
8	■	كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
12	■	البيانات المالية

من القمة نستوحي نجاحنا، وبمجهود كل فرد نجمع قوتنا



مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

■ بسام يوسف أحمد الغانم

نائب رئيس مجلس الإدارة

■ صلاح خالد فليج العلي الفليج

عضو مجلس إدارة

■ حسين أحمد حسين قبازد

عضو مجلس إدارة

■ خالد سعود عبد العزيز الحسن

عضو مجلس إدارة

■ عادل محمد رضا يوسف بهبهاني

عضو مجلس إدارة

■ عبد العزيز عبد الرحمن عبد العزيز الشايع

عضو مجلس إدارة

■ عبد الكريم عبد الله عبد الكريم السعيد

عضو مجلس إدارة

■ مهدي محمود حجي حيدر

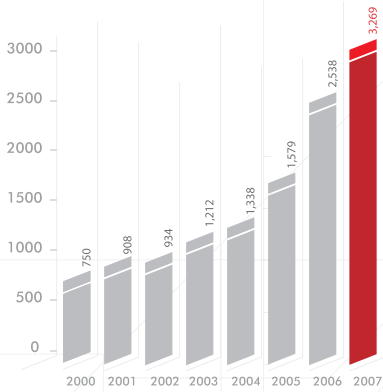
عضو مجلس إدارة

■ ناصر يوسف ناصر بورسلي

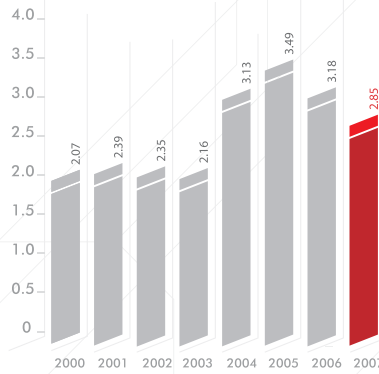
بروح المثابرة نبخر فوق كل تحدٍ

أضواء على البيانات المالية

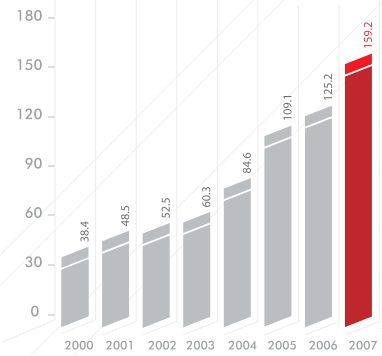
قروض العملاء (مليون د.ك.)



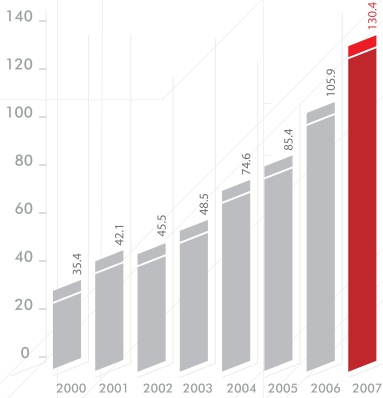
العائد على الأصول (%)



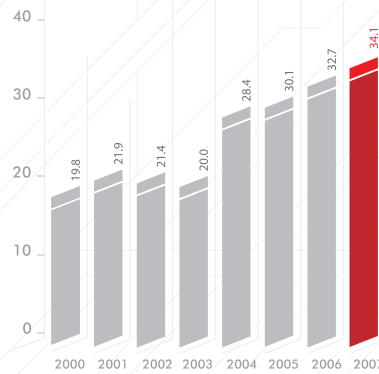
ربح التشغيل (قبل استقطاع المخصصات) (مليون د.ك.)



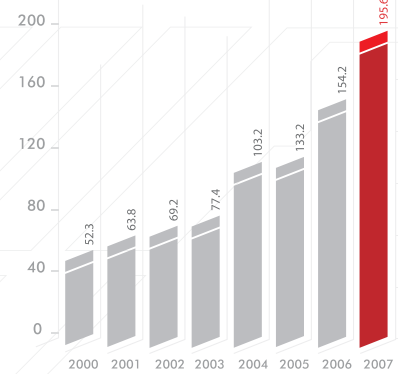
صافي الربح (مليون د.ك.)



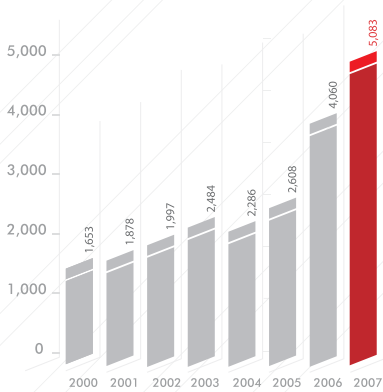
العائد على حقوق المساهمين (%)



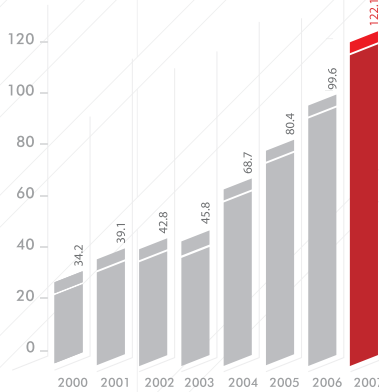
إيرادات التشغيل (مليون د.ك.)



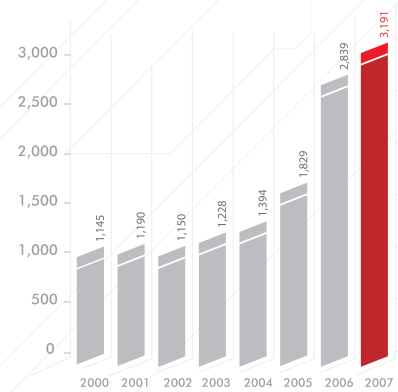
مجموع الأصول (مليون د.ك.)



ربحية السهم (بالفلس)



ودائع العملاء (مليون د.ك.)



نجاح كل رحلة يعتمد على القيادة المخلصة



«بفضل التركيز على نقاط القوة الأساسية لدينا، استطعنا التحول إلى مؤسسة تطبق أعلى المعايير المهنية وتعرض خدمات مصرفية بمعايير عالمية إلى عملائنا، مع الحرص على تعظيم العوائد لمساهميننا»



كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حضرات المساهمين الكرام،،

واستحدثت بنك الخليج سلسلة من نظم العمل مع تطوير السياسات المطبقة لزيادة قدراتنا وكفاءتنا التنافسية، وضمان رفع كفاءة العمل في مجموعتي الأعمال المصرفية الفردية والخدمات المصرفية للشركات. ولقد جاء النجاح الباهر الذي تحققت للبنك خلال عام 2007 ليؤكد صواب قراراتنا، الأمر الذي منحنا مزيداً من الثقة في سعينا لتحقيق أهدافنا، مستنديين إلى استراتيجية العمل المقررة للبنك.

ولقد واصلنا تطبيق استراتيجيتنا القائمة على تحقيق النمو المتوازن بناءً على أسلوب بالغ الدقة في التحديد الواضح للشرائح المستهدفة في السوق المحلي، وأدت جهودنا الدؤوبة مجدداً إلى تحقيق نتائج باهرة. ويطلب لي الإعلان بأن مجلس الإدارة أوصى إلى الجمعية العمومية لمساهمي البنك بتوزيع أرباح نقدية بواقع 65 فلساً وأسهم منحة بمعدل 15%، ما يمثل عائداً إجمالياً بنسبة 19% لعام 2007.

ويهدف بنك الخليج إلى أن يكون البنك المحلي المفضل في الكويت، وقد حققنا خلال عام 2007 تقدماً جيداً في العديد من المجالات التي تشملها استراتيجية الأعمال المصرفية الفردية والتي تركز على العملاء. وقد نجحنا في بناء قاعدة عملاء مستقرة ومتنامية تدرك وتقدر عالياً جهودنا المبذولة لتوسيع شبكة فروعنا بحيث تغطي مختلف أنحاء البلاد، سعياً منا نحو تسهيل معاملاتهم المصرفية اليومية.

ويعزز كل من فروعنا، البالغ عددها 41 فرعاً، التزامنا بخدمة العملاء وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة من خلال موظفين أكفاء يملؤهم الحماس ومدرّبين على أعلى المستويات. وتوفر معظم فروعنا أماكن مخصصة تحديداً للخدمة الذاتية 7/24 التي توفر خدمة مصرفية أكثر مرونة لعملائنا المستثمرين.

ولقد واصلنا الحفاظ على تراثنا في توفير خدماتنا للعملاء في الأوقات التي تناسبهم وتلبي احتياجاتهم. ولهذا الغرض، واصل البنك تطبيق نظام الفترات الصباحية والمسائية للعمل في الفروع، مما يتيح للعملاء إجراء معاملاتهم بقدر أكبر من المرونة. كما يوفر بنك الخليج الخدمة المصرفية الهاتفية طوال 24 ساعة، حيث يتواجد ممثل لخدمة العملاء على مدار الساعة يومياً.

وطرح البنك مؤخراً موقعه الإلكتروني الجديد عبر الإنترنت، وهو موقع يتيح للعملاء سرعة وسهولة الوصول إلى خدماتنا المصرفية الإلكترونية. ويتبع الموقع الجديد نظام البحث التصيلي الذي يساعد عملائنا وغيرهم من مستخدمي الموقع في

يسرنى أن أقدم إليكم التقرير السنوي لبنك الخليج لعام 2007، الذي يعكس عاماً قياسيماً آخر من الإنجازات المتميزة. كما يسعدني أن أؤكد بأن مسار التحول النوعي الذي بدأناه قبل بضع سنوات يواصل إعطاء ثماره من النجاح والربحية المستمرين. فقد حافظ البنك على مركزه كأحد البنوك الرائدة في الكويت، مع الاستمرار في زيادة حصتنا من السوق في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والخزينة، والأعمال المصرفية الدولية.

ولقد كانت بيئة الأعمال مواتية جداً خلال عام 2007، فالالاقتصاد العالمي الذي اتسم بالتقلب والنمو في أن معاً خلال العام، قد قابلته من جهة أخرى نمو قوي للاقتصاد المحلي، وهو نمو يرجع جزئياً إلى معدلات السيولة العالية نتيجة للعوائد النفطية القياسية. وقد تمكن بنك الخليج من اغتنام أوضاع السوق المحلي المزدهر وزيادة حجم أعماله.

فقد حقق البنك مستوى قياسياً لإجمالي صافي الربح السنوي الذي بلغ 130.4 مليون د.ك. في عام 2007، بزيادة كبيرة بلغ معدلها 23%، مقارنةً بنتائج السنة السابقة. وارتفع مجموع إيرادات التشغيل بنسبة 27% إلى ما يزيد عن 195.6 مليون د.ك.، محققاً بذلك علامة بارزة أخرى في مسيرة نجاح البنك. وقد تحققت ذلك بفضل النمو القوي في حجم أعمال كافة مجموعات الأعمال المصرفية في البنك.

وحقق بنك الخليج مجدداً في عام 2007 ربحيةً قياسيةً للسهم بلغت 122.1 فلساً، بارتفاع يقارب 23%، بينما شهد مجموع الأصول نمواً بأكثر من 25%، متجاوزاً بذلك حاجز الخمسة مليارات دينار كويتي لأول مرة في تاريخ البنك، مما رسخ مركزنا كواحد من أكثر البنوك ربحيةً في المنطقة.

وقد تجلت الخصائص الأساسية لثقافة العمل المعتمدة في مصرفنا في روح العمل الجماعي، والحماس والسعي الدؤوب من جانب موظفينا نحو التميز في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية إلى عملائنا. وتطوّر هذه الثقافة على عنصري المرونة المتأصلة، والاستجابة إلى كافة الاحتياجات المتطورة لعملائنا. ففريق العمل في البنك يركز على التزامه بتقديم خدمات مصرفية على مستوى عالمي في السوق الكويتي، مستنداً في ذلك إلى نقاط قوتنا الأساسية. وقد أثبتت هذه الخصائص والسمات مراراً أنها تشكل حجر الزاوية لنجاح مصرفنا المتواصل.

الوصول إلى الخدمات المطلوبة بكل سهولة ويسر.

مخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى أدوات إدارة التقدير. وتشمل الخدمات الفريدة الأخرى التي يقدمها قطاع تمويل العقود في البنك حلولاً مصممة خصيصاً لكل أنواع العقود الخاصة بمشروعات القطاعين العام والخاص.

ويواصل قطاع الشركات متعددة الجنسيات تقديم نطاق واسع من منتجات وخدمات التمويل التي تستوفي متطلبات الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. ويتمتع الفريق العامل في هذا القطاع بخبرة عالية في مجالات متعددة تشمل المقاولات، والتجارة، والطاقة، والمياه، والاتصالات، والنفط والغاز، والطيران، والشحن، والمطارات والموانئ، والبتروكيماويات، والعقار، والتجارة الدولية. وقد ساهم بنك الخليج بصورة فعالة في تمويل العديد من المشروعات الكبرى في الكويت، ليساهم بذلك بمزيد من الزخم في النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد.

وقد شهد قطاع الأسواق المالية ضمن مجموعة الخدمات المصرفية للشركات إنشاء وحدتين من وحدات العمل بمهام محددة ومخصصة لكل منهما، وهما وحدة تمويل الأسهم ووحدة التمويل العقاري، وذلك بهدف تزويد العملاء بالمشورة التخصصية والدعم التشغيلي. وقد تمكن البنك من تحقيق مركز ريادي في تمويل قطاع العقار بفضل توافر فرص الأعمال العقارية المجزية، مصحوبة بحجم السيولة المرتفع في السوق.

أما قطاع المؤسسات المالية فقد تمكن من توطيد علاقاته مع أكبر البنوك والمؤسسات المالية العالمية لتسهيل تلبية المتطلبات الدولية لعملائنا. وفي هذا الصدد، قدم البنك مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات الشاملة في مجالات تمويل التجارة، والأعمال المصرفية للشركات، وتسهيلات المقاصة، وتبادل العملات الأجنبية، والتعامل فيما بين البنوك.

ولقد تعاون البنك بشكل أوثق مع المؤسسات الكبرى العاملة في صناعة النفط والبتروكيماويات في الكويت، لتلبية نطاق واسع من متطلباتها المالية، ومن ضمنها الخدمات الاستشارية. فقد طور البنك خبرة تراكمية متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والمجالات المرتبطة به في الكويت.

ومن جهتها، تمكنت مجموعة الأعمال المصرفية الدولية من زيادة أرباحها بصورة جذرية، وساهمت ليس في تنمية الاقتصاد الكويتي فحسب، بل وفي تنمية اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي ككل. وقد تجلّى دعمنا للنمو الاقتصادي لدول المجلس من خلال صفقات تمويل المشروعات الكبرى، مثل المساهمة في تمويل عقد مقاولات بقرض بلغت قيمته 5 مليارات دولار أمريكي لشركة عالم دبي، وقرض بقيمة 5.4 مليارات دولار لشركة سابك للصناعات البلاستيكية المبتكرة.

وحقق البنك جوانب أخرى من الأداء القوي من خلال عمليات تبادل العملات

وبادر البنك خلال العامين الماضيين إلى تعزيز النظم الإلكترونية لتحسين توافر المعلومات بشكل أفضل، مع مراعاة المتطلبات العالمية لعملائنا. وتقديراً منها لمبادرات البنك واستثماراته في مجال تقنية المعلومات لصالح عملائنا، منحت مجلة «جلوبال فاينانس» المالية المعروفة عالمياً لبنك الخليج جائزة «أفضل بنك في الكويت للخدمات المصرفية الفردية عبر الإنترنت».

كما واصل بنك الخليج زيادة حصته من السوق وسط المنافسة الحادة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. فقد عززت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد نجاحها في كسب المزيد من العملاء الذين يحولون رواتبهم إلى البنك بفضل العروض التنافسية التي قدمها البنك في شكل خدمات ذات قيمة مضافة، وذلك من خلال فريق من ذوي الكفاءة والمهارة الفائقة في الاتصال الشخصي.

وتزامناً مع توسيع البنك لقاعدة عملائه، عملنا على تكثيف الجهود لاستهداف شريحة الشباب التي تكتسب أهمية متزايدة في السوق. وفي هذا الإطار، يقدم بنك الخليج مجموعة متنوعة من الجوائز والعروض من خلال برنامج حساب «red» الذي يلقي قبولاً واسع النطاق لدى طلاب الجامعات والكليات. ويعتبر البنك شريحة العملاء الشباب ذات أهمية بالغة لأن الشباب هم عملاء المستقبل. وإدراكاً من البنك لأهمية المساهمة في الارتقاء بمستوى التعليم وانعكاس ذلك على المصلحة المشتركة لكل من البنك والمجتمع، فقد واصل البنك الاستثمار في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، مع التركيز على المبادرات المجتمعية والتعليمية.

وتعكس تلك المبادرات مدى التزام بنك الخليج بتلبية بل وتجاوز تطلعات قاعدة عملائنا التي تضم شرائح متنوعة، بالإضافة إلى استحداث معايير جديدة للخدمة والأداء في الصناعة المصرفية. ومن الشواهد على الإنجازات التي حققتها البنك خلال عام 2007 قيام مجلة «جلوبال فاينانس» العالمية بمنح بنك الخليج جائزة «أفضل بنك في الكويت».

ومن جهة أخرى، استفادت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات من التركيز المتجدد على قطاع الشركات والاستثمارات الاستراتيجية لترتقي بمكانة البنك إلى «البنك المفضل لدى رجال الأعمال». وانصب الاهتمام على اتباع أسلوب مرن ومستند إلى المعلومات في التعامل مع العملاء من الشركات، وهو أسلوب يدعمه فريق متخصص في إدارة علاقات العملاء من ذوي الخبرة المعمقة والمهارة في العلاقات الوطيدة مع الشركات.

كما طرح البنك المزيد من الحلول الشاملة المتعددة الأوجه للوفاء بالمتطلبات المتطورة والمتزايدة للعملاء من الشركات، الأمر الذي أدى إلى تحقيق أداء ممتاز في هذا المجال خلال عام 2007. حيث تقدم مجموعة الخدمات المصرفية للشركات مجموعة شاملة من صفقات تمويل التجارة، وتبادل العملات، وإدارة

الجائزة القيمة التي يقدمها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل التابع لمجلس التعاون الخليجي تقديراً لاستثمارنا في توفير التدريب وفرص التطوير الوظيفي للكوادر الوطنية من الشباب الكويتي.

هذا، وتوقع للأوضاع الاقتصادية أن تكون مواتية وأن تساهم في تحقيق أهدافنا الطموحة المقررة لعام 2008. حيث تشمل خطة العمل للعام القادم مواصلة استثماراتها في المنتجات الجديدة ونظم تقديم الخدمة. وإضافةً إلى ذلك، سنركز على بناء مهارات ومواهب موظفينا للمساهمة في تحقيق هدفنا الرامي إلى تقديم أعلى مستوى من الخدمة لعملائنا.

ويفضل مواصلة استثماراتها في تعزيز وتطوير البنية التحتية للبنك، ونظم العمل، والعمليات الداخلية، سنواصل تطوير الخدمة ورفع درجة رضا عملائنا الحاليين والجدد. وكلنا ثقة بأن ما نركز عليه في المرحلة الحالية من اهتمامات سوف يسهم في جهودنا الرامية إلى الارتقاء بالمعايير المصرفية في السوق والمساهمة في نمو الاقتصاد الكويتي، محققين بذلك عوائد ممتازة لمساهمينا.

ويطيب لي، بالنيابة عن مجلس الإدارة، أن أتقدم ببالغ الامتنان وعظيم التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على قيادته الحكيمة لدولة الكويت منذ توليه مسند الإمارة في يناير 2006، وإلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، على توجيهاتهما السديدة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرسمية الأخرى لما قدموه من دعم متواصل للبنك. ويسرني، نيابةً عن مجلس إدارة بنك الخليج، أن أتقدم بخالص الشكر إلى عملائنا الكرام لما أبدوه من ولاء دائم للبنك، وإلى إدارة البنك وموظفيه، لما بذلوه من جهود مخلصة أدت إلى تحقيق هذا النجاح للبنك. ولا يفوتنا أن نعرب عن عظيم امتناننا إلى مساهمينا الكرام لما قدموه من دعم ورعاية مستمرة.

هذا، وأنطلع إلى استمرار نجاحنا في السنوات القادمة.



بسام يوسف الغانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الأجنبية ومشتقات أسعار الفائدة، والمنتجات المعتادة (خدمات السوق النقدي) والمنتجات المشتركة (قروض التحوط لمخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف).

وساهمت مجموعة الخزينة بصورة فعالة في تحقيق الأداء القوي على مستوى البنك ككل، حيث واصلت المجموعة ريادتها في السوق خلال عام 2007 محققةً نتائج لافتةً من خلال صفقات تبادل العملات الأجنبية التي شهدت زيادةً كبيرةً سواءً من حيث حجم التعاملات أو الأرباح. وإضافةً إلى ذلك، لعب البنك دوراً قيادياً في السوق بطرح منتجات الخزينة المتطورة إلى عملائه، الأمر الذي أفضى إلى نمو هام في الأرباح. ولقد توجت مجموعة الخزينة نجاحاتها في هذا العام بحصول البنك على جائزة «أفضل بنك في الكويت في مجال تبادل العملات الأجنبية» من مجلة جلوبل فاينانس الرائدة عالمياً.

ويركز بنك الخليج على الالتزام بالمعايير المهنية الرفيعة، والمرونة، والخبرة، وقد حرصنا على غرس هذه المبادئ في كافة مجموعات العمل في البنك، وكان لذلك دور حيوي في المحافظة على التصنيفات الائتمانية المرتفعة، مثل التصنيف بمرتبة "Aa3" في مجال ودائع العملات الأجنبية للأمد الطويل من وكالة «موديز إنفستورس سيرفيس» العالمية.

وحصل البنك على تصنيفات ائتمانية قويةً من وكالة «فيتش ريتينغز»، ووكالة «كابيتال إنتليجنس» بمرتبة ("A")، ومن وكالة «ستاندارد أند بورز» بمرتبة ("A-")، مما يعكس التزامنا بتقديم أعلى مستويات الخدمة في القطاع المصرفي الإقليمي. وقد ساهم كل ذلك في تحقيق عوائد ممتازة لمساهمينا، ومكننا من التفرد بمزايا تنافسية قوية في السوق.

ويسرني أن أعبر عن اعتزازي بالجهود المستمرة في مجال إحلال وتوطين العمالة، والمبادرات الواسعة النطاق التي يطرحها مصرفنا في مجال تطوير الموارد البشرية، مما ساهم في الحفاظ على مكانة البنك كإحدى جهات العمل الرائدة في الكويت.

وقد حصل البنك، للسنة الثالثة على التوالي، على جائزة إحلال وتوطين العمالة، تقديراً لتحقيقه أعلى نسبة للعمالة الكويتية بين شركات القطاع الخاص، حيث بلغت العمالة الوطنية لدى البنك معدلاً لافتاً وصل إلى 59%. كما جاءت هذه

نعمل باستمرار لاستكشاف الفرص المالية



البيانات المالية

14	■	استعراض البيانات المالية لعام 2007	■
15	■	صافي إيرادات الفوائد	■
15	■	إيرادات التشغيل الأخرى	■
16	■	مصاريف التشغيل	■
16	■	المخصصات	■
18	■	تحليل الميزانية العمومية	■
19	■	التصنيف الائتماني للبنك	■
20	■	إدارة رأس المال والتخصيص	■
23	■	إدارة المخاطر	■

استعراض البيانات المالية لبنك الخليج لعام 2007

ملخص الأداء المالي

2006	2007	(بملايين الدنانير الكويتية)
108.5	106.6	صافي إيرادات الفوائد
45.6	89.0	إيرادات تشغيلية أخرى
154.2	195.6	إيرادات التشغيل
(29.0)	(36.4)	مصاريف التشغيل
125.2	159.2	ربح التشغيل قبل المخصصات
(15.4)	(15.5)	المخصصات
-	(8.4)	القروض المخفضة
109.8	135.3	ربح التشغيل
(0.1)	(0.1)	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(3.8)	(4.8)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي / ضريبة دعم العمالة الوطنية / الزكاة
105.9	130.4	صافي الربح

ذلك إلى ارتفاع إيرادات بيع الاستثمارات والأرباح الناجمة عن تبادل العملات الأجنبية، والتي قوبلت جزئياً بانخفاض في الرسوم والعمولات.

وازدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 7.4 مليون د.ك. (أي بنسبة 25%) نتيجة استمرار الاستثمار في الفروع والموارد البشرية والنظم الآلية، حيث ارتفعت تكاليف الموظفين بمبلغ 4.2 مليون د.ك. (أي بنسبة 24%)، في حين ازدادت التكاليف الأخرى بمبلغ 3.2 مليون د.ك. (أي بنسبة 29%)، ويواصل البنك الحفاظ على كفاءة التشغيل، محققاً بذلك أفضل نسبة للتكاليف إلى الإيرادات على مستوى الصناعة المصرفية، حيث بلغت هذه النسبة 18.6%. وفاق نمو الإيرادات على الدوام نمو مصاريف التشغيل.

أما إجمالي المحمل على المخصصات فقد دون تغير يذكر، مسجلاً مبلغ 15.5 مليون د.ك. وانخفضت المخصصات العامة والبالغة 6.8 مليون د.ك. أي بمبلغ 5.3 مليون د.ك.، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تعديل المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي بشأن المخصصات.

ويواصل البنك تحقيق عوائد مرتفعة، مقارنةً بالمعايير المصرفية العالمية، فقد بلغ كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين 2.85% و 34.1% على التوالي. وسجلت ربحية السهم ارتفاعاً بنسبة 23% من 99.6 فلس إلى 122.1 فلس.

سجل بنك الخليج سنةً أخرى من النتائج القياسية في عام 2007، متوجاً بذلك استراتيجية التحول التي استغرقت الفترة من 2000 إلى 2003، واستراتيجية تحقيق الأداء الفعلي التي استغرقت الفترة من 2004 إلى 2007، وذلك بعد تغير هيكل ملكية البنك في أواخر عام 1999. وحقق البنك كافة الأهداف الرئيسية التي سعت إليها خطة العمل لعام 2007 من خلال النمو الهام في ربح التشغيل، وصافي الربح وتعظيم كفاءة العمليات.

وحقق البنك صافي ربح قياسي بلغ 130.4 مليون د.ك. (477.8 مليون دولار أمريكي) يمثل زيادةً بمبلغ 24.6 مليون د.ك. أو بنسبة 23% مقارنةً بمستواه في عام 2006. أما ربح التشغيل قبل المخصصات فقد حقق نمواً بمبلغ 34.0 مليون د.ك. (أي بنسبة 27%) ليصل إلى 159.2 مليون د.ك.، ويعكس بذلك نمواً قوياً في الإيرادات الأساسية من مختلف أنشطة الأعمال.

وانخفض صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 2.0 مليون د.ك. (أو 2%)، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى الخسارة البالغة 11.3 مليون د.ك. على حساب تعديل سعر الفائدة الفعلي على قروض التجزئة للأفراد. وباستثناء ذلك، ازداد صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 9.3 مليون د.ك. (أو 9%). وارتفعت القروض والسلف بمبلغ 720.4 مليون د.ك. (أو 28%) في عام 2007. وسجلت إيرادات التشغيل الأخرى زيادةً بمبلغ 43.4 مليون د.ك. (95%)، ويعود السبب الأساسي في

صافي إيرادات الفوائد

2006	2007	
108.5	106.6	صافي إيرادات الفوائد (بملايين الدنانير الكويتية)
3,247.2	4,459.7	متوسط الأصول المنتجة للفائدة (بملايين الدنانير الكويتية)
%2.9	%1.9	هامش متوسطات صافي الفائدة (%)
%3.3	%2.4	هامش صافي الفائدة (%)
%6.12	%6.25	متوسط سعر الخصم على الدينار الكويتي (%)

ازداد بنسبة 47% في حين ازدادت أرصدة الودائع بنسبة 52% مع بدء تدفق مزايا ارتفاع الميزانية العمومية لعام 2006 بأكمله.

وسجل متوسط الأصول المنتجة للفائدة ارتفاعاً كبيراً في عام 2007، وبمقدار 1.2 بليون د.ك. (بنسبة 37%) إلى 4.5 بليون د.ك. وهذا ما عزز النمو في إيرادات الفوائد بنسبة 34%.

وانخفض صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 2.0 مليون د.ك. (2%) في عام 2007 بسبب الأثر السلبي لتعديل سعر الفائدة الفعلي بمبلغ 11.3 مليون د.ك.

وسجلت كل من مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات نمواً قوياً. فقد ازداد متوسط الإقراض بالتجزئة بنسبة 13% وازداد متوسط حجم ودائع التجزئة بنسبة 15% مع تعزيز البنك لنطاق منتجاته وافتتاح المزيد من الفروع الجديدة. أما متوسط أرصدة القروض للشركات فقد

إيرادات التشغيل الأخرى

2006	2007	(بملايين الدنانير الكويتية)
26.1	23.4	صافي الرسوم والعمولات
6.2	15.0	إيرادات التعامل بالعملة الأجنبية والمشتقات المالية
0.5	0.8	إيرادات توزيعات نقدية
0.4	1.1	إيرادات أخرى
12.6	48.7	إيرادات بيع استثمارات في أوراق مالية
45.6	89.0	إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى

أما صافي الرسوم والعمولات فقد انخفض بمبلغ 2.7 مليون د.ك. (أي 10%) بسبب رد مبالغ الحماية التأمينية ووقف رسوم مستندات القروض بناءً على التوجيهات الرقابية.

أما إيرادات التوزيعات النقدية والإيرادات الأخرى فقد سجلت نمواً معتدلاً.

وإزدادت إيرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 43.4 مليون د.ك. وهو ارتفاع يعزى أساساً إلى ارتفاع إيرادات بيع الاستثمارات وأرباح من تعاملات العملات الأجنبية.

كما ساهم النمو الهام في إيرادات المتاجرة بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية (8.8 مليون د.ك.، أو 142%) في نمو الإيرادات الأخرى.

مصاريف التشغيل

2006	2007	(بملايين الدنانير الكويتية)
17.9	22.1	تكاليف الموظفين
1.4	1.8	إيجارات
1.7	2.2	استهلاك
8.0	10.3	مصاريف أخرى
29.0	36.4	إجمالي مصاريف التشغيل
%18.8	%18.6	نسبة التكلفة إلى الإيرادات (%)

وازدادت المصاريف الأخرى بمقدار 2.2 مليون د.ك.، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى الارتفاع الحاد في تكاليف التسويق. واشتملت الزيادة الكبيرة في الأنشطة التسويقية والترويجية خلال عام 2007 على حملات تسويقية لمساندة برامج استقطاب عملاء التجزئة، والأنشطة المتعلقة ببناء وتعزيز الاسم التجاري للبنك.

وبقيت نسبة التكاليف إلى الإيرادات في وضع جيد عند معدل 18.6%، حيث يواصل بنك الخليج الحفاظ على واحدة من أفضل نسب الكفاءة التشغيلية لأي بنك في العالم، بالرغم من النمو الهام والمنظم في التكاليف وبنسبة كبيرة بدفع من النمو في حجم الأعمال. وهذا ما يوضح قدرة البنك على تنمية حجم أعماله وزيادة حصته من السوق بحيث يظل نمو الإيرادات يفوق تكاليف الاستثمار في فروع البنك وموارده البشرية ومنتجاته ونظمه الجديدة.

وارتفعت مصاريف التشغيل بمبلغ 7.4 مليون د.ك. (أي بنسبة 25% في عام 2007، فقد ازدادت تكاليف الموظفين بمبلغ 4.2 مليون د.ك. (أي بنسبة 24%)، وهي زيادة ترجع أساساً إلى زيادة مدفوعات برنامج حوافز الأداء وزيادة عدد الموظفين.

وواصل البنك وضع معايير جديدة لخدمة العملاء من خلال طرح أحدث التقنيات وإدخال أفضل مكونات البنية التحتية. وبالتالي، ارتفعت تكاليف الإيجارات بنسبة 31% نتيجة لافتتاح أربعة فروع جديدة في عام 2007. كما قام البنك بتجديد وترميم ثمانية فروع بما يتواءم مع التصميم الحديث الموحد للفروع. وقام البنك بتركيب 37 جهاز نقد وشيكات خلال العام، مما أدى إلى زيادة تكاليف الاستهلاك بمقدار 0.5 مليون د.ك. (أي بنسبة 29%).

المخصصات

2006	2007	(بملايين الدنانير الكويتية)
3.3	8.7	المخصصات المحددة
12.2	6.8	المخصصات العامة
15.4	15.5	إجمالي المخصصات
%1.6	%1.7	نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)
%1.1	%1.3	نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%) - بعد التحرير
%55.2	%57.9	التغطية بالمخصصات المحددة (%)
%214.5	%191.5	التغطية الإجمالية بالمخصصات (%)

وقد ارتفع رصيد القروض غير المنتظمة بمبلغ 13.4 مليون د.ك. (أي بنسبة 31%) في عام 2007، ليصل إلى 56.3 مليون د.ك.، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في القروض غير المنتظمة في محفظة القروض الشخصية. أما التغطية بالمخصصات المحددة فقد ازدادت من 55.2% من القروض غير المنتظمة في عام 2006 إلى 57.9% من القروض غير المنتظمة كما في 31 ديسمبر 2007، وانخفضت التغطية الإجمالية بالمخصصات (بما في ذلك المخصصات العامة) من 214.5% إلى 191.5% بسبب انخفاض متطلبات المخصصات العامة على الأرصدة المتزايدة للقروض في عام 2007 بناءً على المتطلبات المعدلة لبنك الكويت المركزي.

بقيت المخصصات المحملة على الإيرادات عند مستواها المسجل لعام 2006، أي بمبلغ 15.5 مليون د.ك. وفي حين ازدادت المخصصات المحددة بمبلغ 5.4 مليون د.ك. (أي بنسبة 167%) لتصل إلى 8.7 مليون د.ك.، انخفضت المخصصات العامة بمقدار 5.3 مليون د.ك. بسبب تعديل متطلبات بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات العامة. ويعزى نمو المخصصات المحددة بشكل أساسي إلى النمو في الإقراض الشخصي على مدى السنوات الأخيرة.

وتظل جودة الأصول في مستواها الجيد، بما يعكس استراتيجية الإقراض الحكيمة التي ينتهجها البنك وما يطبقه من سياسات وإجراءات ائتمانية شاملة ومتشددة.

تحليل الميزانية العمومية

31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	بيانات مختارة من الميزانية العمومية (بملايين الدنانير الكويتية)
435.0	57.0	التقد والأموال قصيرة الأجل: أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
48.1	38.0	قروض وسلف للبنوك
2,538.3	3,268.8	قروض وسلف للعملاء
129.9	313.7	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
159.4	242.9	استثمارات في أوراق مالية
4,060.0	5,082.9	مجموع الموجودات
229.0	301.6	المستحق للبنوك
57.8	54.6	سندات بسعر فائدة عائم
86.7	81.9	قروض مساندة لرأس المال
372.5	874.5	ودائع من المؤسسات المالية الأخرى
2,838.8	3,191.3	ودائع العملاء
343.5	420.8	حقوق المساهمين
		النسب المئوية الرئيسية (%)
%3.18	%2.85	العائد على متوسط الموجودات
%32.7	%34.1	العائد على متوسط حقوق المساهمين

القروض المساندة لرأس المال بمبلغ 4.8 مليون د.ك. وأما إصدارات السندات بسعر فائدة عائم فتكونت من سندات لمدة 5 سنوات تم إصدارها في أكتوبر 2003 بقيمة 200 مليون دولار أمريكي. وقد جاء الانخفاض في القيم المعادلة بالدينار الكويتي لهذه السندات والدين المساندة لرأس المال بنهاية العام مقارنةً بالعام السابق نتيجةً للتغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في عام 2007.

وارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ 77.3 مليون د.ك. (23%) من 343.5 مليون د.ك. إلى 420.8 مليون د.ك. وجاءت الزيادة في حقوق المساهمين أساساً بدفع من النمو في الأرباح المحتفظ بها (بمبلغ 30.1 مليون د.ك.)، وزيادة الاحتياطي القانوني (بمبلغ 13.5 مليون د.ك.).

وانخفض العائد على متوسط مجموع الأصول بمقدار 32 نقطة أساس (أي بنسبة 10%)، من معدله البالغ 3.18% في عام 2006 ليصل إلى 2.85% في عام 2007. وارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين بمقدار 140 نقطة أساس (أي بنسبة 4%)، من معدله البالغ 32.7% ليصل إلى 34.1%. وتعتبر هذه النسب عالية جداً بالمقارنة مع المعايير الدولية.

ازداد مجموع الأصول بمبلغ 1.0 بليون د.ك. أو بنسبة 25% ليصل إلى 5.1 بليون د.ك. (18.6 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2007. وكان ما نسبته حوالي 64% من مجموع الميزانية العمومية موظفاً على شكل قروض وسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2007، مقارنةً بحوالي 63% كما في 31 ديسمبر 2006. وانخفضت الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي بمقدار 378.0 مليون د.ك. وانخفضت القروض والسلف للبنوك بمقدار 10.1 مليون د.ك. (أي بنسبة 21%) إلى 38.0 مليون د.ك.

أما الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فقد ازدادت بمقدار 183.9 مليون د.ك.

وازدادت الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ 83.5 مليون د.ك. (أي بنسبة 52%) بفضل فرص الاستثمار الجديدة في الصناديق. ولم تسجل أية أوراق دين كما في نهاية 2007. وأصبح المزيج الجغرافي لمحفظة الاستثمارات في الأوراق المالية أكثر اتساعاً.

وازدادت المستحقات للبنوك (ومعظمها في شكل ودائع لأجل) بمقدار 72.6 مليون د.ك. (32%)، من 229.0 مليون د.ك. إلى 301.7 مليون د.ك. وانخفضت

التصنيف الائتماني للبنك

2006	2007	تصنيف مركز البنك بالعملة الأجنبية للأجل الطويل
A	A	فيتش ريتينغز
Aa3	Aa3	موديز إنفستورز سيرفيس
A-	A-	ستاندارد آند بورز
A	A	كابيتال إنتليجنس

التي ينتهجها البنك ووضوح توجهها وتركيزها. وينظر البنك إلى تقييماته الائتمانية العالية كمصدر لميزة إضافية، كما يواصل البنك زيادة حصته من السوق والبناء على مركزه ككثاني أكبر بنك تجاري في الكويت، بالرغم من المنافسة المتزايدة في السوق.

ويواصل بنك الخليج الحفاظ على مركزه ككثاني أعلى البنوك تصنيفاً في الكويت وكواحد من أعلى البنوك تصنيفاً في منطقة الشرق الأوسط. وهذه التقييمات العالية تعكس القوة المالية للبنك، وإدارة مخاطره بأسلوب حكيم، وجودة أصوله، والنمو القوي المنتظم في ربحيته، وفعالية استراتيجية العمل

إدارة رأس المال والتخصيص

قياس وتخصيص رأس المال

إن بنك الخليج ش.م.ك هو شركة مساهمة كويتية تأسست في الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. كما يعتبر البنك بنكا تجاريا كويتيا محليا (وليس لديه مكاتب خارجية). كما لا يوجد للبنك شركات تابعة أو استثمارات هامة في حقوق الأقلية.

يلتزم البنك بالتقيد بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بكفاية رأس المال. وتعتبر هذه التعليمات مبنية على أساس المعايير الصادرة من قبل لجنة بازل بخصوص الإشراف المصرفي (لجنة بازل) لبنك التسويات الدولي. وتتص تعليمات بنك التسويات الدولي / بنك الكويت المركزي على أن تحتفظ البنوك بالمعدلات الكافية من رؤوس الأموال الرقابية مقابل الموجودات ذات المخاطر والانكشافات خارج الميزانية العمومية. كما يتم تخصيص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل ومخاطر السوق المصاحبة للأنشطة التجارية. ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي تلتزم البنوك الكويتية (بما في ذلك بنك الخليج) بالاحتفاظ بالحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال 12% (مقارنة بالحد الأدنى المتفق عليه دوليا وهو 8%).

يتقسم رأس مال بنك الخليج إلى شريحتين: الشريحة الأولى وتتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات (ناقصا أسهم الخزينة) والشريحة الثانية التي تتضمن القروض المساندة لرأس المال ونسبة من احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي القيمة العادلة والمخصصات العامة. لا يوجد هناك أي شريحة ثالثة في رأس المال (والمخصصة فقط لمقابلة مخاطر السوق) حيث أن مستوى مخاطر السوق بالنسبة للبنك يعتبر منخفضا جداً ومن المتوقع أن يظل كذلك في المستقبل.

تتضمن الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق. يتم قياس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية بواسطة سلسلة من وسائل تقييم المخاطر وفقا لطبيعة كل أصل من الموجودات (داخل وخارج الميزانية العمومية) والطرف المقابل، مع الأخذ في الاعتبار أية ضمانات إضافية أو كفالات مقبولة. يتم تحديد الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق من خلال الأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالسوق مثال القطع الأجنبي وأسعار الفائدة ومخاطر مركز حقوق الملكية ومخاطر الأطراف المقابلة. كما انه من المطلوب أيضا أن يغطي رأس المال الإنكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل.

إطار عمل كفاية رأس المال (بازل 2)

يتضمن إطار عمل بازل 2 ثلاثة أركان أساسية متساوية الأهمية: الركن الأول (الحد الأدنى من رأس المال المطلوب) والركن الثاني (عملية المراجعة الرقابية) والركن الثالث (نظام السوق).

يشتمل الركن الأول على ثلاثة أساليب (متطورة بصورة متزايدة) لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان: الأسلوب القياسي وأسلوبين آخرين يعتمدان على التقييم الداخلي. يتضمن الأسلوب القياسي استخدام التقييم الائتماني الخارجي لتحديد عوامل ترجيح المخاطر المطلوب تطبيقها على الأطراف المقابلة التي يتم تقييمها ومجموعات الأطراف المقابلة التي لم يتم تقييمها وذلك ضمن فئات واسعة وتطبيق عوامل ترجيح المخاطر القياسية على هذه الفئات. تسمح الأساليب المبنية على التقييم الداخلي (الأساسية والمتطورة) للبنوك باحتساب رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية بناءً على تقييمها الداخلي.

يتضمن الركن الثاني ضرورة ممارسة المراجعة الرقابية الفعالة لضمان امتلاك البنوك لهياكل الإدارة والرقابة الشاملة للمخاطر وتطبيقها للقرارات السليمة في تقييم المخاطر الناشئة عن أنشطتها وتخصيصها لرأس المال الكافي لتغطية هذه المخاطر. ويطلب من المراقبين التدخل في وقت مبكر لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى اللازم لتغطية المخاطر لدى البنوك.

يعمل الركن الثالث على زيادة قدرة أنظمة السوق على تشجيع الإدارة الجيدة من خلال تعزيز درجة الشفافية في تقارير البنوك.

قام بنك الكويت المركزي بتطبيق جميع هذه الأركان الثلاثة من إطار عمل بازل 2 اعتبارا من 31 ديسمبر 2005.

هيكل رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل مصادر رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2006.

مكونات رأس المال			
(بالمليون دينار كويتي)			
	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	الفرق
الشريحة (1) من رأس المال			
رأس المال المدفوع	109.0	125.4	16.4
الاحتياطيات	142.0	165.8	23.8
الأرباح المحتفظ بها	94.9	125.6	30.7
ناقصا: أسهم الخزينة	(33.1)	(19.9)	13.2
إجمالي الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال	312.8	396.8	84.0
الشريحة (2) من رأس المال			
احتياطي إعادة تقييم الممتلكات (45%)	5.3	6.8	1.5
احتياطي القيمة العادلة (45%)	8.5	4.0	(4.5)
مخصصات عامة (1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية)	25.2	32.8	7.6
القروض المساندة لرأس المال	86.7	81.9	(4.8)
إجمالي الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال	125.7	125.5	(0.2)
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	438.5	522.3	83.8

والنمو المتوقع في التسهيلات والمتاجرة خارج الميزانية العمومية (وهذا يعني مخاطر السوق) والمصادر المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية في البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى مجموعات العمل المختلفة ويتم استخدام اختبار التحمل لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال. كما يدرك البنك آثار رأس المال المستخدم على عوائد المساهمين ويسعى بناءً على ذلك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين المزايا والمرونة التي يوفرها المركز الرأسمالي الجيد والعوائد الأعلى على حقوق المساهمين والتي تنتجها عملية الزيادة. وفي ظل الظروف الحالية يهدف البنك إلى المحافظة على الحد الأدنى من إجمالي نسبة كفاية رأس المال 18% تقريبا والحد الأدنى من نسبة الشريحة 1 والبالغة حوالي 14%.

ازدادت الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال بمبلغ 84 مليون دينار كويتي (27%) ليبلغ 396.8 مليون دينار كويتي وهذا يعكس النمو في الأرباح المحتفظ بها والاحتياطيات.

انخفضت الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال بصورة هامشية إلى 125.5 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك إلى إعادة تقييم الديون المساندة بمعدل سعر الصرف الحالي ولانخفاض احتياطيات القيمة العادلة المقاصة من خلال الزيادة في المخصصات المؤهلة واحتياطيات تقييم الممتلكات.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة بنك الخليج لكفاية رأس المال في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد رأس المال المطلوب حالياً ومستقبلياً على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات العمل

يبين الجدول التالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال الرقابي المطلوب ونسب رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2006.

(بالمليون دينار كويتي)

31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	الإكتشاف لمخاطر الائتمان
2,013.0	2,621.7	موجودات مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية
(43.3)	(42.5)	ناقصا: مخصصات عامة فائضة
1,969.7	2,579.2	صافي الاكتشاف المرجح بأوزان المخاطر الائتمانية
23.6	5.0	موجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق
140.0	166.7	انكشافات مرجحة بأوزان مخاطر التشغيل
2,133.3	2,750.9	إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر
		رأس المال المطلوب
		مخاطر الائتمان
-	-	بنود نقدية
0.4	0.7	مطالبات على دول
1.1	8.5	مطالبات على مؤسسات القطاع العام
16.5	34.3	مطالبات على البنوك
123.0	154.7	مطالبات على الشركات
54.0	53.8	الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية
2.3	2.9	انكشافات القروض المتأخرة
44.3	59.7	موجودات أخرى
241.6	314.6	رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية
(5.2)	(5.1)	ناقصا: مخصصات عامة فائضة (12%)
236.4	309.5	صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية
		مخاطر السوق
1.4	0.4	مخاطر مركز أسعار الفائدة
1.4	0.2	مخاطر تحويل العملات الأجنبية
2.8	0.6	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق
16.8	20.0	الرأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل
256.0	330.1	إجمالي رأس المال المطلوب
		نسبة كفاية رأس المال (نسبة مئوية)
14.7%	14.4%	نسبة الشريحة 1
20.6%	19.0%	إجمالي نسبة كفاية رأس المال

كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى للنسبة الإجمالية 12% المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. كما أن إجمالي نسبة كفاية رأس المال 19.0% بتاريخ 31 ديسمبر 2007 ونسبة الشريحة (1) 14.4% تعزز وتدعم مركز البنك الرأسمالي لمساندة التوسع المستمر في أنشطة أعماله عام 2008.

بلغ إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2007 مقدار 2,751 مليون دينار كويتي وتتطلب رأس مال رقابياً (12%) بمبلغ 330 مليون دينار كويتي. وقد كان رأس المال المطلوب أقل من رأس المال الرقابي المتوفر لدى بنك الخليج بشكل كبير (522.3 مليون دينار كويتي) وبلغت نسب

إدارة المخاطر

نظرة عامة على رقابة إدارة المخاطر

والتقييد بالنسب الداخلية والقانونية المطلوبة وإدارة رأس المال (بما في ذلك توزيعات رأس المال الداخلية) وهيكل الموجودات والمطلوبات وإدارة مخاطر الميزانية العمومية وتركز المخاطر وأسعار التحويل وتحويل الأموال الداخلية والرقابة على حدود مخاطر التداول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر حدوث الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر. يشرح الإيضاح 26(أ) من البيانات المالية مخاطر الائتمان بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطارها في إدارة هذه المخاطر.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن التغيرات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار القطع الأجنبي وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية وأسعار الأسهم والسلع قد تؤدي إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محافظه. يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بمراقبة ومتابعة انكشاف البنك لمخاطر السوق وذلك باستخدام تقارير الإدارة اليومية التفصيلية والشاملة. ويتم تحديد مركز وحدود المتاجرة الفردي لكل محفظة على أساس نوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعية من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة حالات عدم المواءمة في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل إدارة الخزينة ويتم مراجعتها دورياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات عدم المواءمة المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جداً.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية في البنك صفقات القطع الأجنبي نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تعهد جميع صفقات العملاء على أساس المساندة بشكل محدد. كما تقوم مجموعة الخزينة بتعهد كمية محددة من صفقات تداول القطع الأجنبي الخاصة بالبنك وغالباً ما تتضمن عملات مجموعة السبع بشكل رئيسي وأيضاً بالعملات الإقليمية وبعض العملات الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر ضئيلة ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة

تتضمن جميع أنشطة البنك تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض المخاطر. وتتضمن أهم أنواع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تشمل مخاطر السوق مخاطر القطع الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

يملك بنك الخليج نظاماً فعالاً لإدارة المخاطر. تعتبر عملية تحديد وإدارة المخاطر أولوية قصوى وجزءاً لا يتجزأ من عملية تنفيذ أنشطة البنك. صممت سياسات بنك الخليج لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر ووضع حدود المخاطر والأدوات الرقابية المناسبة ومراقبة المخاطر والحدود الائتمانية. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر تبعاً وتعديلاً وتعزيمها عند الضرورة لتعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات. تعتمد إدارة المخاطر الفعالة على المسؤولية الفردية والنظرة الشاملة. وتقع مسؤولية المخاطر على عاتق جميع مستويات الإدارة ابتداءً من مجلس الإدارة تنازلياً. ويعتبر كل مدير من المدراء مسؤولاً عن إدارة المخاطر في إدارته ويساعده في ذلك مستشارو المخاطر حيثما كان ذلك مناسباً.

إن القسمين الرئيسيين المسؤولين عن إدارة والإشراف على المخاطر في بنك الخليج هما قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. كما يلعب كل من قسم التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق دوراً رئيسياً وخاصة فيما يتعلق بمراقبة والتقييد بالسياسات والإجراءات ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن قسم إدارة المخاطر يقدم تقريره مباشرة إلى رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي. يتضمن فريق إدارة المخاطر نخبة من المختصين بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. ويقدم هؤلاء المختصون توجيهات استشارية إلى كافة أقسام البنك والتأكد من أن جميع أنشطة العمل تقع ضمن حدود تحمل المخاطر والاستراتيجيات المسموح بها.

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن هيكل الموجودات/المطلوبات واستراتيجية التمويل في بنك الخليج. بناءً على المراجعة الشاملة لظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وأسعار الفائدة وتوقعات القطع الأجنبي وتعليمات المخاطر الداخلية في البنك. وتجتمع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهرياً لمراقبة ومراجعة جميع نواحي عمليات التسييل الجوهرية للبنك والانكشافات الإستراتيجية المالية الرئيسية

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها أو الأخطاء والإغفالات وعدم الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. تتضمن هذه المخاطر حالات مخاطر التشغيل مثل مشاكل تقنية المعلومات والقصور في الهيكل التنظيمي والنقص في الأدوات الرقابية الداخلية والأخطاء البشرية والغش والتهديدات الخارجية. وتعتبر هذه المخاطر موجودة في جميع المؤسسات وتغطي سلسلة واسعة من الموضوعات. يقوم بنك الخليج بإدارة مخاطر التشغيل من خلال بيئة متكاملة من الأدوات الرقابية حيث يتم توثيق جميع الإجراءات والعمليات وتكون عملية التفويض مستقلة وتتم تسوية ومراقبة جميع الصفقات. ويلتزم المدراء في جميع أقسام البنك بوضع هيكل رقابة داخلي فعال لتخفيف مخاطر التشغيل والتقصير المالي.

تتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال إدارة المخاطر وفقاً لتوجيهات لجنة بازل وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة عام 2003 بخصوص الممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي عام 1996 بخصوص «نظم الرقابة الداخلية». تقوم إدارة المخاطر بالموافقة على جميع سياسات وإجراءات البنك قبل الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. وتقوم مجموعة التدقيق الداخلي بمراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات من خلال برنامج مستقل لعمليات المراجعة الدورية مع العلم بأنه توجد عملية مراجعة شاملة وسنوية لأدوات الرقابة الداخلية والتي يتم القيام بها من قبل مراقب الحسابات الخارجي. تقوم لجنة التدقيق في البنك بمراجعة تقارير مجموعة التدقيق الداخلي وتقارير مراجعة الأدوات الرقابية ويتم إرسال نسخة من تقرير مراجعة الأدوات الرقابية إلى بنك الكويت المركزي. يتم أخذ عملية تخفيف المخاطر بما في ذلك التأمين بأقل تكلفة ويحتفظ البنك بخطط الطوارئ لتدعيم عمليات البنك في حالة حدوث أية كوارث.

المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. تتم رقابة مخاطر القطع الأجنبي من خلال الحدود النهارية والليلية يوميا ووفقا للعملة لكل متداول. كما يتم أيضا تحديد الحد الأعلى لكل تداول بالنسبة للصفقات الفردية بكل عملة ولكل متداول. يتم تعهد صفقات القطع الأجنبي ومشتقات أسعار الفائدة لتحوط انكشافات البنك لمخاطر السوق. لا يقوم البنك بتداول الإيرادات الثابتة أو حقوق المساهمين.

تقتصر عمليات تداول أسعار الفائدة على الوفاء بمتطلبات التمويل لموجودات العملة الأجنبية المحلية والدولية للبنك واستثمار أية فوائض. وكسياسة عامة فإن هذه المراكز لا تتضمن أية مخاطر أسعار عملة هامة. يتم القيام بصفقات معتدلة في أنشطة المتاجرة في أسواق المال والعملات الأجنبية والمحلية بين البنوك. وتعتبر مخاطر عدم الموازنة ضئيلة جدا وتخضع مرة أخرى لتعليمات بنك الكويت المركزي الصارمة.

يستخدم البنك سلسلة محددة من المشتقات والأدوات مثال عقود البعوض المستقبلية وصفقات المبادلة (SWAP) وعقود الخيارات وذلك لغرض تغطية مخاطر تعاملاته ومخاطر تعاملات العملاء. ويعمل البنك بناءً على التعليمات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي عند إبرام أية صفقات متعلقة بالمشتقات ويتم تعهد خيارات القطع الأجنبي على أساس المساندة. كما تحتفظ مجموعة الخزينة بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بالسيولة القانونية المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة في العملة المحلية.

يعتبر الدينار الكويتي العملة المستخدمة في البنك. ويتم إظهار جميع موجودات ومطلوبات البنك تقريبا إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدودا. كما أن إدارة مخاطر العملة تقتصر على بعض مراكز التداول الخاصة. تعتبر معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ويتم إعادة تسعيرها فوراً وذلك لتخفيف مخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر السيولة

تشأ مخاطر السيولة في أنشطة التمويل العام التي يقوم بها البنك. يشرح الإيضاح 26 (د) من البيانات المالية مخاطر السيولة بالتفصيل كما يلخص سياسة البنك وإطارها في إدارة هذه المخاطر.

مخاطر حقوق المساهمين (المحفظة المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات الإستراتيجية مسؤولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (أي غير المتداولة). ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الموجودات تحت عنوان «متاحة للبيع» وهذا يعني أن الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو حدوث تغيير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم تحقيق الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر غير المحققة والناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الموجودات يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المترجمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر.

تعتبر إستراتيجية تخفيف وإدارة مخاطر الأسهم في السجلات المصرفية متنوعة. ويتمثل الهدف الكلي هنا في تخفيف المخاطر الاقتصادية والسياسية وتقليل ارتباط المحفظة بتقلبات السوق من خلال الاحتفاظ بمعظم الاستثمارات في فئات الموجودات التي لا تتأثر كثيراً بالسوق. وبالمثل فقد تم وضع الحدود للكشف للشركات الفردية للحد الأقصى الممكن من الاستثمارات المتعلقة برأسمال البنك. كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات في أوراق مالية لتمثل 50% من رأسمال البنك.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بتقلبات أسعار الفائدة حيث أن الجزء الأكبر من إدارة البنك لمخاطر السوق في الدفتر المصرفي (أي غير المتداول) يتمثل في إدارة حساسية صافي إيرادات الفوائد الخاصة بالبنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم استخدام العديد من الإجراءات من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لمراقبة والحد من مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة ويشمل ذلك تحليلات الأوضاع وتحليلات فجوات سعر الفائدة وحدود القيمة السوقية. تقوم إدارة الخزينة بمراقبة الفجوات في أسعار الفائدة للبنك باستخدام برنامج IPS SENDERO لإدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراجعة الأمور المحتملة المتعلقة بالأرباح والخسائر دورياً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وذلك للتأكد من أنها تقع ضمن قدرة البنك على تحمل مخاطر أسعار الفائدة.

في الواقع أن تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة يعتبر محدوداً حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ومرتبطة بسعر الخصم من بنك الكويت المركزي أو سعر الفائدة بين البنوك في الكويت (كيبور) أو سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بالدولار الأمريكي. يتم إعادة تسعير معظم الودائع والقروض في آن واحد مما يجعل من عملية تغطية أسعار الفائدة غير ضرورية.

انكشافات المخاطر الائتمانية

الفردية. أما المخصصات العامة فتزيد عن المخصصات المحددة وتغطي القروض التي قد تنخفض قيمتها في تاريخ الميزانية العمومية والتي لن يتم تصنيفها كذلك حتى تاريخ محدد في المستقبل. وينعكس المحمل على مخصصات الانخفاض في بيان الدخل الخاص بالبنك. إن أي زيادة في هذه المخصصات سيكون لها أثر تقليل أرباح بنك الخليج بمبلغ مقابل (في حين أن أي انخفاض في المخصصات أو الإفراج عن المخصصات سيكون له الأثر الإيجابي). يتم استقطاع المخصصات من إجمالي القروض والسلف في الميزانية العمومية. ويتم شطب القروض (والمخصصات المحددة ذات الصلة) (بالكامل عادة) عندما لا يكون هناك أي احتمالات واقعية لاسترداد المبالغ المستحقة.

يتم إعداد البيانات المالية الخاصة بالبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وحسبما هو مطبق من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة لبنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تبني جميع تعليمات معايير التقارير المالية الدولية باستثناء معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بمخصصات الانخفاض الكلية في التسهيلات الائتمانية. إن سياسة البنك لاحتساب مخصصات الانخفاض المحددة مطابقة من جميع النواحي لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات المحددة. وفيما يلي تصنيف القروض غير المنتظمة:

المخصص المحدد	التأخير (بالأيام)	المنفعة
20%	91 - 180	أقل من المعدل
50%	181 - 365	مشكوك فيها
100%	< 1 سنة	معدومة

تم تصميم عملية التصنيف الداخلية في بنك الخليج للتسهيلات الائتمانية لتبين الانكشافات التي تحتاج إلى تركيز الإدارة بناءً على احتمالات التقصير والخسائر المحتملة. يشرح الإيضاح 26 (أ) من البيانات المالية عملية التصنيف الداخلية بالتفصيل.

يتم تطبيق هذا التصنيف على العلاقة الائتمانية بأكملها وليس فقط على بعض الصفقات أو الحسابات التي تتعرض للمشاكل. ويتم تصنيف القروض المعرضة للمشاكل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ويتم تقديم تقرير ربع سنوي يبين القروض التي يوجد فيها مشاكل.

تتم مراجعة جودة محفظة القروض وكفاية مخصصات انخفاض القيمة للقروض والسلف شهرياً من قبل لجنة التصنيف والمخصصات. يتم احتساب المحمل على المخصصات الجديدة أو الإفراج عن المخصصات الحالية لكل من التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بناءً على تصنيف القرض وانكشاف البنك الكلي للعميل (بما في ذلك الالتزامات الطارئة) والقيمة (وقابلية التطبيق) لأي ضمان. ويتم أخذ نوعين من مخصصات انخفاض القيمة في الاعتبار: خاصة وعمامة. تمثل المخصصات المحددة عملية حصر الخسائر الفعلية والقائمة من الحسابات

بنسبة 1% بالنسبة للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% بالنسبة للتسهيلات غير النقدية سوف يتم احتجازه كمخصص عام حتى صدور تعليمات أخرى من بنك الكويت المركزي. تم استبدال متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بالمخصصات الكلية بتعليمات بنك الكويت المركزي التي تنص على احتساب مخصص عام بنسبة 1% كحد أدنى على جميع التسهيلات الائتمانية النقدية ونسبة 0.5% على جميع التسهيلات الائتمانية غير النقدية المقدمة إلى العملاء. كما أن تقدير المخصصات العامة المطلوبة مبني أيضاً على القرار فيما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تتضمن بأن المستوى الفعلي للخسائر القائمة في محفظة القروض الحالية من المحتمل أن يكون أكبر من مبلغ المخصصات المتوفرة حالياً من رصيد المخصصات المحددة المتاحة.

كما يتقيد البنك بمعيار المحاسبة الدولي 39 ويقوم بتقييم الاحتياجات لمخصصات انخفاض التسهيلات الائتمانية المحددة عن طريق احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل قرض. ويتم احتساب المخصصات المحددة على صافي المبلغ المستحق بعد استقطاع القيمة السوقية الحالية لأية ضمانات مقبولة.

في مارس 2007 أصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتعديل أساس احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة على التسهيلات لتغيير المعدل من 2% إلى 1% للتسهيلات النقدية و 0.5% للتسهيلات غير النقدية. ينبغي تطبيق المعدلات المطلوبة اعتباراً من 1 يناير 2007 على صافي الزيادة في التسهيلات، بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمانات خلال فترة التقرير. إن الحد الأدنى للمخصص العام الذي يزيد عن المعدل الحالي

يوجد لدى البنك أيضا وحدة معالجة ائتمانية متخصصة ومستقلة تتبع نائب المدير العام للرقابة الائتمانية المسئول عن تولي القروض غير المنتظمة. تقوم وحدة المعالجة بتزويد العملاء بالدعم الإداري والرقابي الشامل لمساعدتهم على تضاوي أي حالات إخلال، حيثما أمكن، وتضمن بذلك استرداد البنك لمديونياته إلى أقصى درجة ممكنة. تقدم وحدة المعالجة تقريرها بخصوص التقدم المحقق فيما يتعلق بكل حساب قرض غير منتظم إلى لجنة المشاكل الائتمانية على أساس شهري وتقدم تقرير سير عمل شهري عن كل حساب إلى لجنة الإدارة الفرعية. إضافة إلى ذلك تشارك الإدارة القانونية في البنك بشكل كامل في عملية المعالجة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند الضرورة.

يمكن تخفيف الانكشافات الائتمانية عن طريق استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية المعتمدة (انظر مناقشة « تخفيف المخاطر الائتمانية » أدناه).

تم خلال السنة، وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 202/2/رب، رب/أ/ر س/ر س/أ/2007 المؤرخ 13 فبراير 2007، إجراء تعديلات حسبما هو مبين في إيضاح 5 من البيانات المالية.

إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية

فيما يلي جدول يبين ملخص إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) لعامي 2007 و2006. وتمثل المبالغ غير الممولة (أي: خارج الميزانية العمومية) إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية قبل تسويات عامل التحويل الائتماني حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة الإخلال من قبل الأطراف المقابلة.

يمارس البنك إجراءات رقابية مشددة على محفظة القروض لمنع أية قروض من أن تصبح معدومة بشكل أساسي. وتتم مراقبة محفظة القروض على أساس دوري لضمان الاكتشاف المبكر لأي مشاكل ائتمانية محتملة. ويعتبر مدراء العلاقات مسئولين عن المراقبة اليومية لحساباتهم ولكن وحدة الرقابة الائتمانية المستقلة تقوم أيضا بعمليات المراجعة الائتمانية اللاحقة بعد أن يتم صرف القروض. وتقوم وحدة الرقابة الائتمانية أيضا بتقديم تقارير مراقبة دورية إلى الإدارة العليا بخصوص الأمور التالية: الضمانات الإضافية والتأمين وتفاصيل الضمانات والقيم وتواريخ الانتهاء وحالات نقص المستندات وتحليلات المحفظة الائتمانية بناءً على تقييمات المخاطر وأي حالات تقصير من قبل المقترضين حيث يتم فرض المزيد من شروط الموافقة الإضافية على القروض من قبل لجنة الإدارة الفرعية ولجنة الائتمان التنفيذية. إن مسئوليات وصلاحيات لجنة الإدارة الفرعية ولجنة الائتمان التنفيذية مبينة بالتفصيل في إيضاح 26 (أ) من البيانات المالية.

تجتمع لجنة المشاكل الائتمانية شهريا لمتابعة ومراقبة قروض البنك غير المنتظمة. ويتم توزيع تقرير تفصيلي يبين جميع القروض المتأخرة التي تزيد عن عشرة أيام (ليس فقط الحسابات المصنفة) إلى رؤساء الإدارات ومسئولي الحسابات على أساس شهري وذلك لمتابعة الأمر فوراً. تتم مراجعة هذا التقرير مع مسئول القروض خلال الاجتماع الشهري للجنة المشاكل الائتمانية لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة و/أو المخصصات المطلوبة. تقوم لجنة المشاكل الائتمانية بمراجعة وتقييم جودة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك بشكل مستقل والتأكد من مطابقتها لسياسة البنك الائتمانية وتعليمات بنك الكويت المركزي.

إجمالي الانكشاف

(بالمليون دينار كويتي)			
الإجمالي	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	إجمالي الانكشاف
%25.2	4,099.2	5,133.6	إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان
%57.6	1,487.1	2,344.1	إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان
%33.9	5,586.3	7,477.7	مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

إن إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2007 هو 68.7% (2006: 73.4%) من مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان.

متوسط الإنكشاف لمخاطر الائتمان

(بالمليون دينار كويتي)			
الإجمالي	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	متوسط إجمالي الانكشاف الكامل السنوي
%36.1	3,333.1	4,535.3	إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان
%58.8	1,224.2	1,943.5	إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان
%42.2	4,557.3	6,478.8	

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

تم فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والمجزأ وفقاً لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية والمقسم بين التسهيلات الممولة وغير الممولة كما في 31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2006. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية.

إن متوسط إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان لسنة 2007 هو 70.0% (2006: 73.1%) من متوسط مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتباراً من 31 ديسمبر 2006 حتى 31 ديسمبر 2007 شاملاً.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
20,764	-	-	-	-	-	20,764	النقد
880,730	-	88,725	-	-	144,895	647,110	المطالبات على الدول
256,185	-	-	-	67,300	188,885	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
1,047,879	1,664	87,106	5,955	47,399	681,988	223,767	المطالبات على البنوك
4,049,855	92,578	8,166	-	76,284	450,510	3,422,317	المطالبات على الشركات
659,590	250	58	110	247	62	658,863	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
24,598	-	-	-	-	-	24,598	الانكشافات للقروض المتأخرة
538,114	199,426	-	190	5,879	9,317	323,302	موجودات أخرى
7,477,715	293,918	184,055	6,255	197,109	1,475,657	5,320,721	المجموع
%100.0	%3.9	%2.5	%0.1	%2.6	%19.7	%71.2	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
27,350	-	-	-	-	-	27,350	النقد
935,617	-	17,348	-	-	47,694	870,575	المطالبات على الدول
47,174	-	-	-	-	47,174	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
585,593	3,061	126,138	15,758	187,277	185,786	67,573	المطالبات على البنوك
2,921,964	28,814	6,144	-	72,233	282,132	2,532,641	المطالبات على الشركات
662,091	209	33	-	-	231	661,618	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
19,985	-	-	-	-	-	19,985	الانكشافات للقروض المتأخرة
386,480	100,602	-	124	940	7,857	276,957	موجودات أخرى
5,586,254	132,686	149,663	15,882	260,450	570,874	4,456,699	المجموع
%100.0	%2.4	%2.7	%0.3	%4.7	%10.2	%79.8	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2007 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
20,764	-	-	-	-	-	-	20,764	النقد
647,098	-	-	-	-	-	-	647,098	المطالبات على الدول
100,438	-	-	-	42,730	57,708	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
858,145	51	346	2,946	33,259	604,171	217,372	-	المطالبات على البنوك
2,398,198	92,578	4,644	-	-	70,086	2,230,890	-	المطالبات على الشركات
636,577	250	58	110	247	34	635,878	-	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
23,765	-	-	-	-	-	-	23,765	الانكشافات للقروض المتأخرة
448,584	199,426	-	190	5,879	9,317	233,772	-	موجودات أخرى
5,133,569	292,305	5,048	3,246	82,115	741,316	4,009,539	-	المجموع
%100.0	%5.7	%0.1	%0.1	%1.6	%14.4	%78.1	-	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى		الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
27,350	-	-	-	-	-	-	27,350	النقد
870,575	-	-	-	-	-	-	870,575	المطالبات على الدول
47,174	-	-	-	-	47,174	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
423,821	-	24,795	12,490	165,593	162,788	58,155	-	المطالبات على البنوك
1,728,196	28,814	240	-	14,457	69,539	1,615,146	-	المطالبات على الشركات
640,406	209	33	-	-	28	640,136	-	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
19,240	-	-	-	-	-	-	19,240	الانكشافات للقروض المتأخرة
342,418	100,602	-	124	940	7,857	232,895	-	موجودات أخرى
4,099,180	129,625	25,068	12,614	180,990	287,386	3,463,497	-	المجموع
%100.0	%3.2	%0.6	%0.3	%4.4	%7.0	%84.5	-	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2007 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
-	-	-	-	-	-	-	النقد
233,632	-	88,725	-	-	144,895	12	المطالبات على الدول
155,747	-	-	-	24,570	131,177	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
189,734	1,613	86,760	3,009	14,140	77,817	6,395	المطالبات على البنوك
1,651,657	-	3,522	-	76,284	380,424	1,191,427	المطالبات على الشركات
23,013	-	-	-	-	28	22,985	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
833	-	-	-	-	-	833	الانكشافات للقروض المتأخرة
89,530	-	-	-	-	-	89,530	موجودات أخرى
2,344,146	1,613	179,007	3,009	114,994	734,341	1,311,182	المجموع
%100.0	%0.1	%7.6	%0.1	%4.9	%31.4	%55.9	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006 - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
-	-	-	-	-	-	-	النقد
65,042	-	17,348	-	-	47,694	-	المطالبات على الدول
-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
161,772	3,061	101,343	3,268	21,684	22,998	9,418	المطالبات على البنوك
1,193,768	-	5,904	-	57,776	212,593	917,495	المطالبات على الشركات
21,685	-	-	-	-	203	21,482	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
745	-	-	-	-	-	745	الانكشافات للقروض المتأخرة
44,062	-	-	-	-	-	44,062	موجودات أخرى
1,487,074	3,061	124,595	3,268	79,460	283,488	993,202	المجموع
%100.0	%0.2	%8.4	%0.2	%5.3	%19.1	%66.8	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

الهام في الكويت مقابل المطالبات على الدول (647.1 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2007) يعكس امتلاك البنك لسندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي.

التوزيع الجغرافي لمتوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان

تم تحليل متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعامي 2006 و 2007 وفقاً للمنطقة الجغرافية ومحفظة الانكشاف لمخاطر الائتمان القياسية وتم تقسيمها إلى انكشافات ممولة وغير ممولة كما هو مبين على الصفحة التالية:

يتركز انكشاف البنك للمخاطر الائتمانية في الكويت: 5.32 بليون دينار كويتي (71.2% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2007 مقارنة بمبلغ 4.46 بليون دينار كويتي (79.8% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2006.

زادت المطالبات على الشركات من 52% في سنة 2006 إلى 54% في 2007 من إجمالي الانكشاف وهذا يعكس النمو الكبير في محفظة الشركات. كما انخفض الإنكشاف للقروض الاستهلاكية من 12% في 2006 إلى 9% بحلول 2007 كنتيجة للتشديد على الائتمان في السوق.

المطالبات على البنوك: تمثل المطالبات على البنوك نسبة 14.0% من إجمالي الانكشاف في 31 ديسمبر 2007 (2006: 10.5%). إن الانكشاف

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 (متوسط 2007) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالألف دينار كويتي)
21,354	-	-	-	-	-	21,354	النقد
1,064,803	-	40,264	-	-	104,652	919,887	المطالبات على الدول
170,758	13,687	-	-	14,313	142,758	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
639,208	248,330	92,872	12,381	86,796	191,604	7,225	المطالبات على البنوك
3,444,870	52,829	7,103	-	67,443	433,782	2,883,713	المطالبات على الشركات
674,434	250	49	9	140	17,586	656,400	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
27,219	4	-	-	-	-	27,215	الانكشافات للقروض المتأخرة
436,163	189,134	-	195	2,679	9,226	234,929	موجودات أخرى
6,478,809	504,234	140,288	12,585	171,371	899,608	4,750,723	المجموع
%100.0	%7.8	%2.2	%0.2	%2.6	%13.9	%73.3	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 (متوسط 2006) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالألف دينار كويتي)
20,680	-	-	-	-	-	20,680	النقد
731,396	-	17,348	-	-	36,862	677,186	المطالبات على الدول
19,064	-	-	-	-	19,064	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
452,743	2,318	105,116	9,894	137,294	113,419	84,702	المطالبات على البنوك
2,371,103	27,488	5,028	133	43,275	256,523	2,038,656	المطالبات على الشركات
603,372	102	1,869	-	6	97	601,298	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
38,033	1,063	-	-	22	7,247	29,701	الانكشافات للقروض المتأخرة
320,900	84,969	-	101	701	6,310	228,819	موجودات أخرى
4,557,291	115,940	129,361	10,128	181,298	439,522	3,681,042	المجموع
%100.0	%2.6	%2.8	%0.2	%4.0	%9.6	%80.8	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية مموله (بنود داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2007 (متوسط 2007) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
21,354	-	-	-	-	-	21,354	النقد
919,870	-	-	-	-	-	919,870	المطالبات على الدول
50,351	13,687	-	-	14,313	22,351	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
458,894	246,244	1,682	9,969	70,707	130,292	-	المطالبات على البنوك
2,031,920	52,829	2,864	-	4,875	77,883	1,893,469	المطالبات على الشركات
653,359	250	49	9	140	17,507	635,404	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
23,333	4	-	-	-	-	23,329	الانكشافات للقروض المتأخرة
376,263	189,134	-	195	2,679	9,226	175,029	موجودات أخرى
4,535,344	502,148	4,595	10,173	92,714	257,259	3,668,455	المجموع
%100.0	%11.1	%0.1	%0.2	%2.0	%5.7	%80.9	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية مموله (بنود داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006 (متوسط 2006) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
20,680	-	-	-	-	-	20,680	النقد
677,186	-	-	-	-	-	677,186	المطالبات على الدول
19,064	-	-	-	-	19,064	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
309,635	2	14,365	7,398	119,017	91,345	77,508	المطالبات على البنوك
1,382,573	27,488	629	120	3,022	56,265	1,295,049	المطالبات على الشركات
587,915	102	1,869	-	-	29	585,915	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
37,173	1,063	-	-	22	7,247	28,841	الانكشافات للقروض المتأخرة
298,850	84,969	-	101	701	6,308	206,771	موجودات أخرى
3,333,076	113,624	16,863	7,619	122,762	180,258	2,891,950	المجموع
%100.0	%3.4	%0.5	%0.2	%3.7	%5.4	%86.8	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (بنود خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2007 (متوسط 2007) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
-	-	-	-	-	-	-	النقد
144,933	-	40,264	-	-	104,652	17	المطالبات على الدول
120,407	-	-	-	-	120,407	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
180,314	2,086	91,190	2,412	16,089	61,312	7,225	المطالبات على البنوك
1,412,950	-	4,239	-	62,568	355,899	990,244	المطالبات على الشركات
21,075	-	-	-	-	79	20,996	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
3,886	-	-	-	-	-	3,886	الانكشافات للقروض المتأخرة
59,900	-	-	-	-	-	59,900	موجودات أخرى
1,943,465	2,086	135,693	2,412	78,657	642,349	1,082,268	المجموع
%100.0	%0.1	%7.0	%0.1	%4.0	%33.1	%55.7	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (بنود خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006 (متوسط 2006) - حسب المناطق

إجمالي الانكشاف	باقي العالم	آسيا الباسفيك	أمريكا وكندا	غرب أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	الكويت	(بالآلاف دينار كويتي)
-	-	-	-	-	-	-	النقد
54,210	-	17,348	-	-	36,862	-	المطالبات على الدول
-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
143,108	2,316	90,751	2,496	18,277	22,074	7,194	المطالبات على البنوك
988,530	-	4,399	13	40,253	200,258	743,607	المطالبات على الشركات
15,457	-	-	-	6	68	15,383	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
860	-	-	-	-	-	860	الانكشافات للقروض المتأخرة
22,050	-	-	-	-	2	22,048	موجودات أخرى
1,224,215	2,316	112,498	2,509	58,536	259,264	789,092	المجموع
%100.0	%0.2	%9.2	%0.2	%4.8	%21.2	%64.4	نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية

تبين أرقام متوسط عام 2007 نفس التوزيع لأرقام نهاية السنة.

أقسام الانكشافات لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال: فيما يلي بيان بأقسام الانكشافات لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال وتفاصيله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية والتي تنقسم إلى تسهيلات مموله وتسهيلات غير مموله كما في 31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2006:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 - حسب القطاع

الإجمالي	خدمات		نفط خام			تجاري	مالي	شخصي	(بالآلاف دينار كويتي)
	أخرى	عقار	تصنيع	إثرائية	وغاز				
20,764	20,764	-	-	-	-	-	-	-	النقد
880,730	880,730	-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على الدول
256,185	256,185	-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
1,047,879	-	-	-	-	-	-	1,047,879	-	المطالبات على البنوك
4,049,855	907,117	772,186	573,468	756,022	2,472	412,648	429,130	196,812	المطالبات على الشركات
659,590	13,354	5,384	6,933	10,573	62	9,563	-	613,721	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
24,598	538	1,632	2,027	4,788	-	8,934	-	6,679	الانكشافات للقروض المتأخرة
538,114	360,928	103,695	3,329	52,253	-	17,283	626	-	موجودات أخرى
7,477,715	2,439,616	882,897	585,757	823,636	2,534	448,428	1,477,635	817,212	المجموع
									نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال
%100.0	%32.6	%11.8	%7.8	%11.0	%0.1	%6.0	%19.8	%10.9	

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 - حسب القطاع

الإجمالي	خدمات		نفط خام			تجاري	مالي	شخصي	(بالآلاف دينار كويتي)
	أخرى	عقار	تصنيع	إثرائية	وغاز				
27,350	27,350	-	-	-	-	-	-	-	النقد
935,617	935,617	-	-	-	-	-	-	-	المطالبات على الدول
47,174	-	-	-	-	-	-	47,174	-	مؤسسات القطاع العام
585,593	-	-	-	-	-	-	585,593	-	المطالبات على البنوك
2,921,964	450,096	403,825	217,205	822,183	15,979	487,738	380,606	144,332	المطالبات على الشركات
662,091	13,053	5,881	4,736	10,009	163	13,026	2	615,221	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
19,985	5,085	2,234	627	165	-	8,234	-	3,640	الانكشافات للقروض المتأخرة
386,480	216,164	139,002	1,494	18,398	-	10,541	-	881	موجودات أخرى
5,586,254	1,647,365	550,942	224,062	850,755	16,142	519,539	1,013,375	764,074	المجموع
									نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال
%100.0	%29.5	%9.9	%4.0	%15.2	%0.3	%9.3	%18.1	%13.7	

يبين الجدول التالي باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان مفصلة وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية ومقسمة بين التسهيلات الممولة وغير الممولة كما في 31 ديسمبر 2007 و31 ديسمبر 2006.

باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 - باقي مدة الاستحقاق

إجمالي الانكشاف	أكثر من 3 سنوات	3-1 سنة	12-6 أشهر	6-3 أشهر	3-1 أشهر	لغاية شهر	(بالآلاف دينار كويتي)
20,764	-	-	-	-	-	20,764	النقد
880,730	212,750	77,412	184,258	106,912	220,007	79,391	المطالبات على الدول
256,185	198,477	13,345	44,363	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
1,047,879	66,182	74,292	54,894	108,253	220,059	524,199	المطالبات على البنوك
4,049,855	499,070	556,344	772,681	876,364	708,847	636,549	المطالبات على الشركات
659,590	561,151	32,009	12,954	11,547	9,377	32,552	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
24,598	-	-	-	-	-	24,598	الانكشافات للقروض المتأخرة
538,114	338,767	15,945	82,232	49,061	10,122	41,987	موجودات أخرى
7,477,715	1,876,397	769,347	1,151,382	1,152,137	1,168,412	1,360,040	المجموع
%100.00	%25.1	%10.3	%15.4	%15.4	%15.6	%18.2	نسبة إجمالي الانكشاف حسب باقي مدة الاستحقاق

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 - باقي مدة الاستحقاق

إجمالي الانكشاف	أكثر من 3 سنوات	3-1 سنة	12-6 أشهر	6-3 أشهر	3-1 أشهر	لغاية شهر	(بالآلاف دينار كويتي)
27,350	-	-	-	-	-	27,350	النقد
935,617	111,302	65,999	60,194	51,154	121,906	525,062	المطالبات على الدول
47,174	-	47,174	-	-	-	-	المطالبات على مؤسسات القطاع العام
585,593	22,769	80,725	57,634	41,797	115,476	267,192	المطالبات على البنوك
2,921,964	323,294	418,118	455,105	677,899	578,468	469,080	المطالبات على الشركات
662,091	560,444	26,885	17,109	11,560	11,470	34,623	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
19,985	9,352	1,114	555	347	299	8,318	الانكشافات للقروض المتأخرة
386,480	240,093	23,670	64,910	11,317	16,706	29,784	موجودات أخرى
5,586,254	1,267,254	663,685	655,507	794,074	844,325	1,361,409	المجموع
%100.0	%22.7	%11.9	%11.7	%14.2	%15.1	%24.4	نسبة إجمالي الانكشاف حسب باقي مدة الاستحقاق

القروض والمخصصات التي انخفضت قيمتها

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب قطاع الأعمال
 يبين الجدول التالي شرائح قطاعات الأعمال المقسمة إلى قروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد المستحق) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامّة والإجمالي) كما في 31 ديسمبر 2007 و31 ديسمبر 2006:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقاً لشرائح قطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2007

غطاء المخصصات المحددة	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		(بالآلاف دينار كويتي)
	الإجمالي	عامّة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
%69.0	32,959	15,425	17,534	25,426	7,892	قروض شخصية
%100.0	17,320	11,388	5,932	5,932	-	مالية
%4.9	7,517	7,071	446	9,088	8,652	تجارية
%100.0	558	168	390	390	-	النفط الخام والغاز
%77.1	15,834	13,068	2,766	3,589	880	إنشائية
%81.0	6,955	6,326	629	777	150	تصنيع
%14.0	12,537	12,286	251	1,793	1,542	عقارية
%100.0	2,179	861	1,318	1,318	-	حكومية
%42.1	12,017	8,643	3,374	8,019	4,649	أخرى
%57.9	107,876	75,236	32,640	56,332	23,765	الإجمالي

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقاً لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2006

غطاء المخصصات المحددة	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		(بالآلاف دينار كويتي)
	الإجمالي	عامّة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
%70.8	22,933	14,091	8,842	12,482	3,640	قروض شخصية
%100.0	18,521	12,298	6,223	6,223	-	مالية
%6.1	8,663	8,131	532	8,756	8,234	تجارية
%100.0	674	261	413	413	-	النفط الخام والغاز
%96.7	15,308	12,823	2,485	2,570	85	إنشائية
%31.8	6,360	6,069	291	916	625	تصنيع
%12.6	9,285	8,973	312	2,476	2,164	عقارية
%100.0	2,791	1,501	1,290	1,290	-	حكومية
%42.6	7,598	4,266	3,332	7,824	4,492	أخرى
%55.2	92,133	68,413	23,720	42,950	19,240	الإجمالي

2007 ويعود هذا إلى التأخيرات المتزايدة في هذا القطاع من السوق. زاد غطاء المخصصات المحددة من 55.2% من القروض غير المنتظمة عام 2006 إلى 57.9% من القروض غير المنتظمة كما في 31 ديسمبر 2007 كما انخفض إجمالي غطاء المخصصات (بما في ذلك المخصصات العامة) من 214.5% إلى 191.5% ويعود ذلك إلى انخفاض متطلبات المخصص العام على أرصدة القروض المتزايدة في 2007 وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

زادت القروض غير المنتظمة بمبلغ 13.4 مليون دينار كويتي (31%) عام 2007 وذلك من مبلغ 43.0 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 إلى 56.3 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الزيادة في القروض الشخصية غير المنتظمة. وزادت القروض الشخصية غير المنتظمة بمبلغ 12.9 مليون دينار كويتي وذلك من 12.5 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2006 (29.1% من إجمالي القروض غير المنتظمة) إلى 25.4 مليون دينار كويتي (45.1% من إجمالي القروض غير المنتظمة) كما في 31 ديسمبر

المخصصات المحملة حسب قطاعات الأعمال

فيما يلي شرائح قطاعات الأعمال المقسمة إلى مصروف مخصصات ومشطوبات في 2007:

مخصص مصروفات ومشطوبات خلال 2007 (حسب قطاع الأعمال)

مشطوبات	تحميل / (إصدار) مخصصات انخفاض القيمة			(بالألف دينار كويتي)
	مجموع المصروفات	مصروفات عامة	مصروفات محددة	
192	9,356	1,334	8,022	قروض شخصية
	(783)	(910)	127	مالية
	(1,146)	(1,060)	(86)	تجارية
	(116)	(93)	(23)	النفط الخام والغاز
	526	245	281	إنشائية
	595	257	338	تصنيع
	3,252	3,313	(61)	عقارية
	(612)	(640)	28	حكومية
	4,419	4,377	42	أخرى
192	15,491	6,823	8,668	الإجمالي

مخصص مصروفات ومشطوبات خلال 2006 (حسب قطاع الأعمال)

مشطوبات	تحميل / (إصدار) مخصصات انخفاض القيمة			(بالألف دينار كويتي)
	مجموع المصروفات	مصروفات عامة	مصروفات محددة	
67	5,848	2,749	3,099	قروض شخصية
	2,239	2,295	(56)	مالية
	211	259	(48)	تجارية
	10	14	(4)	النفط الخام والغاز
	2,772	2,990	(218)	إنشائية
	870	727	143	تصنيع
	3,718	3,815	(97)	عقارية
	(282)	(364)	82	حكومية
	13	(338)	351	أخرى
67	15,399	12,147	3,252	الإجمالي

القروض التي انخفضت قيمتها والمخصصات حسب المنطقة الجغرافية

فيما يلي التقسيم الجغرافي للقروض التي انخفضت قيمتها (أي غير المنتظمة) وغطاء المخصصات المتعلق بها كما في 31 ديسمبر 2007 و31 ديسمبر 2006.

إن إجمالي صافي المخصصات المحملة في 2007 بمبلغ 15.5 مليون دينار كويتي يتكون من مخصصات محددة بمبلغ 8.7 مليون دينار كويتي ومخصصات عامة بمبلغ 6.8 مليون دينار كويتي. يعود النقص في مصروف المخصصات العامة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي المعدلة الخاصة بالمخصصات العامة.

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2007

غطاء المخصصات المحددة	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		(بالآلاف دينار كويتي)
	الإجمالي	عامة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
%46.1	87,611	67,388	20,223	43,915	23,765	الكويت
%100.0	15,793	4,718	11,075	11,075	-	دول الشرق الأوسط الأخرى
%100.0	1,518	1,494	24	24	-	غرب أوروبا
%0.0	10	10	-	-	-	أمريكا وكندا
%0.0	410	410	-	-	-	آسيا والباسفيك
%100.0	2,534	1,216	1,318	1,318	-	باقي دول العالم
%57.9	107,876	75,236	32,640	56,332	23,765	الإجمالي

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2006

غطاء المخصصات المحددة	مخصصات الميزانية العمومية			قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		(بالآلاف دينار كويتي)
	الإجمالي	عامة	محددة	الرصيد القائم	الجزء المتأخر	
%36.2	71,865	60,961	10,904	30,134	19,240	الكويت
%100.0	17,161	5,658	11,503	11,503	-	دول الشرق الأوسط الأخرى
%100.0	1,229	1,206	23	23	-	غرب أوروبا
%0.0	-	-	-	-	-	أمريكا وكندا
%0.0	103	103	-	-	-	آسيا والباسفيك
%100.0	1,775	485	1,290	1,290	-	باقي دول العالم
%55.2	92,133	68,413	23,720	42,950	19,240	الإجمالي

إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض بين 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2007 مبينة في إيضاح 12 من البيانات المالية.

الحركة في مخصصات انخفاض
قيمة القروض

الانكشاف لمخاطر الائتمان

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق الأسلوب القياسي في بازل 2 الخاص بمعامل التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف المخاطر كما في 31 ديسمبر 2006 موضح من خلال محفظة مخاطر الائتمان القياسية كما يلي:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني ولكن قبل تخفيف مخاطر الائتمان

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007

الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			إجمالي الانكشاف للمخاطر			
	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممولة	ممولة	
20,764	-	-	20,764	20,764	-	20,764	النقد
880,916	192	233,626	647,098	880,730	233,632	647,098	المطالبات على الدول المطالبات على المؤسسات العامة
256,185	-	155,747	100,438	256,185	155,747	100,438	المطالبات على البنوك
978,109	6,017	113,948	858,145	1,047,879	189,734	858,145	المطالبات على الشركات
3,092,286	1,575	692,513	2,398,198	4,049,855	1,651,657	2,398,198	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
645,954	-	9,377	636,577	659,590	23,013	636,577	انكشافات القروض المتأخرة
24,182	-	417	23,765	24,598	833	23,765	موجودات أخرى
500,838	-	52,254	448,584	538,114	89,530	448,584	الإجمالي
6,399,234	7,784	1,257,882	5,133,569	7,477,715	2,344,146	5,133,569	

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006

الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			إجمالي الانكشاف للمخاطر			
	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	الإجمالي	غير ممولة	ممولة	
27,350	-	-	27,350	27,350	-	27,350	النقد
935,617	-	65,042	870,575	935,617	65,042	870,575	المطالبات على الدول المطالبات على المؤسسات العامة
47,174	-	-	47,174	47,174	-	47,174	المطالبات على البنوك
506,540	2,958	79,761	423,821	585,593	161,772	423,821	المطالبات على الشركات
2,190,810	2,614	460,000	1,728,196	2,921,964	1,193,768	1,728,196	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
649,183	-	8,777	640,406	662,091	21,685	640,406	انكشافات القروض المتأخرة
19,613	-	373	19,240	19,985	745	19,240	موجودات أخرى
500,838	-	52,254	448,584	538,114	89,530	448,584	الإجمالي
6,399,234	7,784	1,257,882	5,133,569	7,477,715	2,344,146	5,133,569	

تخفيف مخاطر الائتمان

ويساندها نسب أخرى إضافية. عندما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسبة غطاء الضمان المحددة مبدئياً وإذا وصل إلى النسبة العليا فإن العميل يلتزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان المطلوبة. يتم تقييم الضمانات العقارية سنوياً من قبل مئمني عقارات مستقلين (ويتم أخذ التقييم الأقل من بين الاثنتين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يومياً باستخدام أسعار البورصة المتداولة.

تم تعزيز قدرة البنك على تسييل الضمانات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال تطبيق نظام المحفظة الذي يتم الاحتفاظ بموجبه بالضمان (الأسهم المحلية أو العقارات) من قبل مدير محفظة معتمد مستقل عن البنك. وكجزء من نظام إدارة الضمانات يقوم العميل بتقديم توكيل رسمي يفوض البنك بموجبه بتسييل محفظة الضمانات وفقاً لخيار البنك في حالة أي تقصير في دفع القرض المغطى بالضمانات. ويقوم البنك بتشجيع تبني نظام المحفظة وتطبيقه على القروض الجديدة والمجددة ويتم وضع الجزء الأكبر من الضمانات التي يحصل عليها البنك في نظام المحفظة. إن هذا الأمر يعزز ضمان السداد وتسييل البنك للضمانات. يقوم مدراء المحفظة بتقديم تقييمات المحفظة على أساس أسبوعي.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة عادة ولكن يتم تخفيف مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط تحويل الراتب والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما تكون وزارة حكومية) دفع رواتب العملاء مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. كما أن الضمانات أو الضمانات الإضافية التي تكون عادة على هيئة ودائع عملاء محجوزة لدى بنك الخليج وتحويل مكافأة نهاية الخدمة أو الضمان الشخصي فيتم الحصول عليها في حالات نادرة عندما يتم منح القروض إلى العملاء دون طلب تحويل الراتب على البنك.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الناتجة

يبين الجدول التالي الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2007 و 31 ديسمبر 2006. وقد تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مصنفة وغير مصنفة:

وفقاً لأسلوب بازل 2 القياسي بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان لتخفيض المبلغ المرجح بأوزان المخاطر لانكشاف مخاطر الائتمان وذلك لأغراض كفاية رأس المال. وقد اصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى البنوك في الكويت لاستخدام الأسلوب الشامل لتخفيف مخاطر الائتمان بحيث يتم تخفيض إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال بالقيمة المحددة للضمان. وقد قام بنك الكويت المركزي بوضع ثلاثة أنواع من أساليب تخفيف مخاطر الائتمان: الضمانات المالية المؤهلة (مثل الودائع النقدية والأسهم المدرجة في بورصة معتمدة) وترتيبات خصم بنود الميزانية العمومية القابلة للتطبيق قانوناً للقروض والودائع والضمانات غير المشروطة وغير القابلة للإلغاء.

يقوم بنك الخليج بتوظيف سلسلة من السياسات والإجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان. ويسعى البنك للحصول على غطاء الضمانات الإضافية وتحويل عوائد العقود ونماذج الحماية الأخرى لضمان القروض وتخفيف مخاطر الائتمان كلما أمكن. وتشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات المعاوضة المطبقة قانوناً بالنسبة للقروض والودائع مما يمكن البنك من تجميع مختلف حسابات العميل السابقة لدى بنك الخليج وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة إلى البنك.

تتكون الضمانات بشكل رئيسي مما يلي: الأسهم المدرجة في بورصة الكويت والعقارات (الأراضي والمباني) والودائع الثابتة والأرصدة النقدية لدى بنك الخليج والتي يتم حجزها ورنهها قانوناً لصالح البنك والكفالات البنكية المباشرة والصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة. وفي بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية الجيدة للمساعدة على ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / كفالات الشركات والضمانات العقارية لا تشكل أساليب تخفيف مخاطر ائتمان مؤهلة لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي في بازل 2.

تشمل الإجراءات الائتمانية للبنك الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2007

الموجودات المرجحة بالمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان			
الإجمالي	غير مقيمة	مقيمة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	
-	-	-	20,764	-	20,764	التقد
5,460	5,460	-	880,904	12	880,916	المطالبات على الدول
70,893	70,893	-	256,185	-	256,185	المطالبات على المؤسسات العامة
286,183	-	286,183	955,419	22,690	978,109	المطالبات على البنوك
1,289,396	1,289,396	-	1,289,396	1,802,890	3,092,286	المطالبات على الشركات
448,306	448,306	-	597,741	48,213	645,954	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
24,171	24,171	-	24,182	-	24,182	انكشافات القروض المتأخرة
497,288	497,288	-	497,288	3,550	500,838	موجودات أخرى
2,621,697	2,335,514	286,183	4,521,879	1,877,355	6,399,234	الإجمالي

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف المخاطر والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2006

الموجودات المرجحة بالمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان			
الإجمالي	غير مقيمة	مقيمة	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	
-	-	-	27,350	-	27,350	التقد
3,470	-	3,470	935,617	-	935,617	المطالبات على الدول
9,435	9,435	-	47,174	-	47,174	المطالبات على المؤسسات العامة
137,104	-	137,104	452,367	54,173	506,540	المطالبات على البنوك
1,025,348	1,025,348	-	1,025,348	1,165,462	2,190,810	المطالبات على الشركات
449,788	449,788	-	599,717	49,466	649,183	الانكشافات للقروض الاستهلاكية
19,526	19,526	-	19,613	-	19,613	انكشافات القروض المتأخرة
368,336	368,336	-	368,336	2,222	370,558	موجودات أخرى
2,013,007	1,872,433	140,574	3,475,522	1,271,323	4,746,845	الإجمالي

كويتي (10.9% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر).

لم يتم تقييم التسهيلات الائتمانية وذلك لأن مجموعة ضئيلة جداً من الشركات في الكويت لديها تقييم ائتماني خارجي من ثلاثة مؤسسات تقييم خارجية معتمدة لدى بنك الكويت المركزي، Standard & Poor's، Moody's Investors Service and Fitch Ratings، تضمنت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والمصنفة مبلغ 286.2 مليون دينار كويتي (10.9% من الإجمالي) وتم تركيزها بشكل كبير في المطالبات على البنوك.

إن معظم مخففات مخاطر الائتمان على هيئة ضمانات مالية مؤهلة وتكون بشكل رئيسي من أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية.

تركزت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والبالغة 2.6 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 في المطالبات على الشركات: 1.29 بليون دينار كويتي (49.2% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والانكشافات للقروض الاستهلاكية: 477.8 مليون دينار كويتي (17.1% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والمطالبات على البنوك: 286.2 مليون دينار

محفظه المتاجرة

يستخدم بنك الخليج الأسلوب القياسي بتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ولا يستخدم البنك قيمة التداول المعرضة للخطر أو أسلوب النماذج الداخلية لتقييم ومراقبة الانكشاف لمخاطر السوق حيث أن محفظة تداول البنك ومراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر محدودة.

وفقاً للأسلوب القياسي فإن إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق يشمل ما يلي: مخاطر مركز سعر الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية في دفتر التداول ومخاطر القطع الأجنبي في جميع أقسام البنك، مخاطر السلع في جميع أقسام البنك وعقود الخيارات. وينطبق رأس المال المطلوب بالنسبة للأدوات المتعلقة بسعر الفائدة والأسهم على القيمة السوقية للبند الواردة في دفتر التداول في البنك. وينطبق رأس المال المطلوب لمخاطر القطع الأجنبي والسلع على مراكز البنك الخاصة بالعملة والسلع (مثل دفتر التداول والدفتر المصرفي).

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر بواسطة ضرب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في 8.33 (وهذا يعني البديل للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل البنك المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مبلغ الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والتشغيل لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والتي يتم استخدامها بعد ذلك لاحتساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2007 و31 ديسمبر 2006:

(بالآلاف دينار كويتي)		
31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2007	مخاطر السوق
1,462	427	مخاطر مركز أسعار الفائدة
-	-	مخاطر مركز الأسهم
1,370	174	مخاطر القطع الأجنبي
-	-	مخاطر السلع
-	-	الخيارات
2,832	601	إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق
23,589	5,005	الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق

كما هو مبين في تعليمات بازل 2 فإن محفظة المتاجرة تتكون من المراكز في الأدوات المالية والسلع المحفوظ بها لغرض المتاجرة أو لترجيح العناصر الأخرى في دفتر المتاجرة.

يتم إدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بشكل رئيسي من خلال حدود المخاطر المحددة والمعتمدة من قبل الإدارة العليا. ويتم وضع الحدود لكل متداول بالنسبة للحد الأقصى من مراكز العملة المفتوحة والحد الأقصى من الخسائر. ويتم مراقبة التقيد الشديد بهذه الحدود وتطبيقها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

يتم إعادة تقييم جميع الانكشافات القائمة يومياً على أساس سعر السوق. ويقوم فريق الرقابة المالية المستقل في الخزينة بقياس الانكشافات لمخاطر السوق ومراقبة وتقديم تقرير بهذه الانكشافات مقابل الحدود المذكورة على أساس يومي. وتتضمن التقارير جميع المراكز المستحقة وفقاً للعملة وتبين أثر الأرباح والخسائر وفقاً لكل متداول وربحية البنك بشكل عام. ويتم تعميم هذه التقارير على المتداولين ومراجعتها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

تقع مسؤولية تقييم أسعار السوق وعملية التأكد من الأسعار على عاتق فريق الرقابة المالية المركزية في البنك. ويعتبر هذا الفريق مستقلاً تماماً عن مكتب الخدمات المباشرة في الخزينة. كما أنهم يقومون بتحديد القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية للبنك والتأكد من التقيد التام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمنظمة لعملية تقييم أسعار السوق.

انخفضت الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 18.58 مليون دينار كويتي (79%) أقل مما كانت عليه في عام 2006 ولكنها مازالت تعكس مستوى بسيطاً جداً من مخاطر السوق.

كان إجمالي تكلفة رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق والبالغ 601 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 مساوياً للموجودات المرجحة بمخاطر السوق المرجحة بالمخاطر والبالغة 5.0 مليون دينار كويتي. وقد

مخاطر التشغيل

الموجودات - خدمات السمسة الاستهلاكية).

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل في 8.33 (وهذا يعني العامل المغاير للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الكويت المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والذي يتم استخدامه بعد ذلك باحساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

تم تصنيف أنشطة العمل في بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: التداول والمبيعات - الخدمات المصرفية التجارية - الخدمات المصرفية الاستهلاكية. يتم استخدام أسلوب أسعار تحويل الأموال الداخلية في البنك لتخصيص إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين الثلاثة أنشطة. تعتبر الإدارة العليا مسؤولة عن وضع سياسة البنك والتي يقوم مجلس الإدارة بالموافقة عليها.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2007:

وفقاً للأسلوب القياسي الخاص بمخاطر التشغيل في بازل 2 تنقسم أنشطة البنك إلى ثمانية أقسام عمل: تمويل الشركات - التداول والمبيعات - الخدمات المصرفية الاستهلاكية - الخدمات المصرفية التجارية - الدفعات والتسويات - خدمات الوكالة - إدارة الأصول - وخدمات السمسة الاستهلاكية. وفي كل قسم من أقسام العمل فإن إجمالي الدخل يعتبر مؤشراً رئيسياً يعمل كمقياس لأنشطة العمل ومن ثم يصبح مقياساً للانكشاف لمخاطر التشغيل ضمن كل نشاط من أنشطة العمل. وعليه يتم احتساب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل الخاصة بكل نشاط عن طريق ضرب إجمالي الدخل في المعامل (بيتا) المحدد لذلك النشاط. ويعمل معامل بيتا كمؤشر لعلاقة العمل بين تجربة خسائر مخاطر التشغيل بالنسبة لنشاط معين ومجموع إجمالي الدخل لذلك النشاط. يتم احتساب إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل على أساس جمع متوسط الدخل لثلاثة سنوات مضروباً في معامل بيتا في كل نشاط من أنشطة العمل سنوياً. تتضمن معاملات بيتا المحددة من قبل لجنة بازل والمستخدمة من قبل بنك الكويت المركزي في تطبيق الأسلوب القياسي على مخاطر التشغيل في الكويت ما يلي: 18% (تمويل الشركات - التداول والمبيعات - الدفعات والتسويات) 15% (الخدمات المصرفية التجارية وخدمات الوكالة) و 12% (الخدمات المصرفية الاستهلاكية - إدارة

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2007

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات	(بالآلاف دينار كويتي)
5,336	%18	29,644	التداول والمبيعات
8,334	%15	55,561	الخدمات المصرفية التجارية
6,339	%12	52,829	الخدمات المصرفية الاستهلاكية
20,010		138,034	الإجمالي
166,680			الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل كما في 31 ديسمبر 2006

رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	معامل بيتا	متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات	(بالآلاف دينار كويتي)
4,711	%18	26,170	التداول والمبيعات
6,637	%15	44,250	الخدمات المصرفية التجارية
5,459	%12	45,491	الخدمات المصرفية الاستهلاكية
16,807		115,911	الإجمالي
140,003			الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل والبالغ 20.0 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2007 كان مساوياً للانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل بمبلغ 166.7 مليون دينار كويتي.

وفقاً لتعليمات بازل 2 فإن إجمالي الدخل يشمل صافي إيرادات الفوائد والإيرادات التي تحمل فوائد ولكن لا يشمل الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في دفتر المصرفي. إن إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية

مخاطر التعامل بالأسهم في الدفاتر المصرفية

إن القيمة العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار آخر أوامر شراء أو باستخدام سعر الفائدة المتداول في السوق لتلك الأداة. يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام نسبة السعر/الأرباح أو نسبة السعر/التدفقات النقدية والتي يتم تعديلها لتعكس الظروف المعينة للمصدر. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المتبادلة والوحدات الاستثمارية والوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية كما في 31 ديسمبر 2007 بالإضافة إلى الأرباح غير المحققة في احتياطي القيمة العادلة بالنسبة للأسهم ومتطلبات رأس المال الرقابية. كما بين الجدول أيضاً الأرباح المحققة من المبيعات في بيان الدخل عام 2007.

إن بنك الخليج لا يتداول في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع الاستثمارات في أوراق مالية للبنك في السجلات المصرفية (وهذا يعني غير متداولة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية «متاحة للبيع». وهذا يعني أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة حدوث تغييرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 فإنه يتم تحقق الموجودات مبدئياً بقيمتها العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر اللاحقة وغير المحققة والنتيجة عن التغييرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الأصل يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المتركمة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر.

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخصة في السجل المصرفي 31 ديسمبر 2007

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم خاصة	متداولة في البورصة	(بالألف دينار كويتي)
			القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
-	-	-	أوراق دين
242,879	240,589	2,290	أسهم
242,879	240,589	2,290	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
8,867	7,612	1,255	أرباح غير محققة في رأس المال
-	-	-	أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة
			تفاصيل رأس المال الرقابي
3,990	3,425	565	أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)
28,666	28,459	207	رأس المال الرقابي المطلوب
			تفاصيل بيان الدخل
48,727	47,877	850	إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية

المعلومات المتعلقة بمركز أسهم البنك المرخصة في السجل المصرفي 31 ديسمبر 2006

إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية	أسهم خاصة	متداولة في البورصة	(بالألف دينار كويتي)
			القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
2,971	716	2,255	أوراق دين
156,413	154,050	2,363	أسهم
159,384	154,766	4,618	إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية
18,932	18,014	918	أرباح غير محققة في رأس المال
-	-	-	أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة
			تفاصيل رأس المال الرقابي
8,519	8,106	413	أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)
18,104	17,599	505	رأس المال الرقابي المطلوب
			تفاصيل بيان الدخل
12,556	11,298	1,258	إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيرادات الفوائد المستقبلية بالتقلبات في أسعار الفائدة، ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (غير المتداولة) في إدارة حساسية صافي إيرادات الفائدة للبنك تجاه التغييرات في أسعار الفائدة في السوق. إن حساسية صافي إيرادات الفوائد تجاه التقلبات في أسعار الفائدة مبينة في إيضاح 26 (ب) من البيانات المالية.